الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم التسيير

أثر جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

– دراسة حالة عينة من المؤسسات في ولاية برج بوعريريج –

من إعداد الطالبتين:

- ماضوي شذا الريان
- بن داود مروة

تحت إشراف الأستاذ:

د. العمراوي زوبير

لجنة التقييم:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
قاسمي لياميـن	أستاذ مساعد (أ)	رئيسا
د. العمراوي زوبير	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا
بوعافية سمير	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم التسيير

أثر جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

– دراسة حالة عينة من المؤسسات في ولاية برج بوعريريج –

من إعداد الطالبتين:

- ماضوي شذا الريان
- بن داود مروة

تحت إشراف الأستاذ:

د. العمراوي زوبير

لجنة التقييم:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
قاسمي لياميـن	أستاذ مساعد (أ)	رئيسا
د. العمراوي زوبير	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا
بوعافية سمير	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة

أما بعد:

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور" العمراوي زوبير" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا، كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة الافاضل أعضاء لجنة التقييم، دون نسيان الأستاذة الموقرة" بلعربي غنية" والأستاذ الفاضل" سلطاني عادل".

وكل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة في إنجاز هذه المذكرة

- هشا الريان
- مروة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى وسلم على صحاب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين

الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح

بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله تعالى وأدامهما نورا لدربي

إلى كل من علمني حرفا وكل من أخذو بيدي نحو آفاق العلم والمعرفة إلى كل من كان لهم الفضل

بعد الله تعالى في إنجاز هذه الدراسة وعلى رأسهم أقدم جزيل الشكر لأستاذي الموقر العمراوي زوبير

إلى الوردة الفواحة التي لا أزال أستنشق شذاها حتى الآن أمي متعها الله بالصحة والعافية إلى من

سعى وشقي بصبر لأرتقي سلم النجاح بحكمة وصبر أبي العزيز

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع ،

إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا ، إلى زوجي الغالي ، سندي وخير عون لي في

مسيرتي وخير من أعطى مثلا كبيرا للصبر والعقل الراجح والحب الكبير هوامل إبراهيم

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي الغاليات هند وملاك وأخي وحيدي

العزيز زين الدين وإلى أعز أصدقائي طول العمر مروة قطش وماضوي شذا الريان

في الأخير أهدي هذا العمل لكل من ساندني من بعيد أو قريب وكل الأحبة من عائلي بن داود

خاصة وعائلة بن قارة وعائلة هوامل أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عزوجل أن يجد

القبول والنجاح

بن داود هروى

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أهدي عملي المتواضع هذا والذي وفقني الله في إتمامه إلى المعلم الأول

خير البرية نبينا صل الله عليه وسلم.

إلى أمي العزيزة" عطية صليحة "أطال الله في عمرها وحفظها.

إلى الذي غرس في قلبي حب العلم والتعلم أبي" حسان "أطال الله في عمره.

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها اخوتي الأعزاء "رؤى"، "يوسف"، وصغيري الحنون "محمد"

حفظهم الله.

إلى صديقتي الحنونة مروى والتي كانت لي خير سند في اعداد هذه المذكرة

أدامك الله ورعاك. إلى من تقاسمت معهم سعادتي وحزني، صديقات المواقف لا

السنين.

إلى افراد عائلتي" عطية " و "ماضوي" الذين احتوني قلبا وروحا، خاصة خالي "زهير"

أطال الله في عمره وحفظه.

والى الأشخاص الذين لم يؤمنوا بي وبأني سأصل إلى هذا المستوى.

كل من ساندني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل تحياتي لكم.

❖ **ماضوي هذا الريان**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019-2021، وقد تمت دراسة عينة من مؤسسات بولاية برج بوعريريج من خلال طريقة النسب المالية والتي تعتبر من أكثر الطرق استخداما في التحليل المالي.

توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا أثرت سلبا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نسب السيولة والمديونية والمردودية والربحية غير أن هذا التأثير متفاوت وذلك حسب طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الأداء المالي، النسب المالية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصعوبات المالية.

Résumé :

Cette étude vise à identifier les effets de la pandémie du Covid-19 sur la performance financière des petites et moyennes entreprises en Algérie au cours de la période 2019-2021.

L'étude a conclu que la pandémie du Covid-19 a impacté négativement la performance financière des petites et moyennes entreprises sur les ratios de liquidité, d'endettement, de rentabilité et de profitabilité, mais cet effet est nuancé en fonction de la nature du secteur auquel appartient l'entreprise.

Mots-clés : Pandémie du Covid-19, performance financière, ratios financiers, Petites et moyennes entreprises, contraintes financières.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	/
إهداء	/
ملخص	/
قائمة المحتويات	(III, II, I)
قائمة الجداول	IV
قائمة الاشكال	V
قائمة الاختصارات والرموز	VI
مقدمة	أ–ث
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	06
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول جائحة كورونا والأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الأول: ماهية جائحة كورونا	07
الفرع الأول: مفهوم وتطور وضعية جائحة كورونا	07
الفرع الثاني: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي	12
الفرع الثالث: تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في	15
الفرع الرابع: إجراءات وتدابير الوقاية من جائحة كورونا	17
المطلب الثاني: عموميات حول الأداء المالي	20
الفرع الأول: تعريف الأداء المالي	20
الفرع الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي	21

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي	22
الفرع الرابع: مؤشرات الأداء المالي	24
المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	33
الفرع الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	42
الفرع الرابع: المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة	49
المبحث الثاني :الدراسات السابقة	52
المطلب الأول :الدراسات السابقة باللغة العربية	52
المطلب الثاني :الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	54
خلاصة الفصل الأول	56
الفصل الثاني: أثر جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة مقارنة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج–	
تمهيد	58
المبحث الأول: الطريقة المعتمدة والأدوات المستخدمة في الدراسة	59
المطلب الأول: الطريقة المعتمدة لإنجاز الدراسة	59
الفرع الأول: عرض مجتمع الدراسة واختيار العينة	59
الفرع الثاني: مصادر المعلومات وتلخيص المعطيات	62
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	62
الفرع الأول: منهجية الدراسة	63
الفرع الثاني: الأسلوب المستخدم في الدراسة	63
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج	64
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	64

خلاصة الفصل الثاني	77
الخاتمة	80-79
المراجع	89-82
الملاحق	129-91

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	احصائيات جائحة كورونا في العالم بتاريخ 26 فيفري 2022	11
2	تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35
3	تعريف الم ص م حسب توصية الاتحاد الاوروبي لسنة 2003	36
4	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	37
5	صفات ومهارات مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	42-41
6	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر للفترة 2016-2019	44
7	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الصناعية لسنة 2017-2019	44
8	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: (الوحدة مليار دج)	48
9	خصائص عينة الدراسة	59

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توزيع الإصابات الجديدة في الجزائر	12
2	تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007 – 2019	47
3	النموذج الافتراضي للدراسة	60
4	الشكل البياني: يوضح العائد على حقوق الملكية في المؤسسات محل الدراسة	64
5	الشكل البياني: يوضح العائد على الأصول في المؤسسات محل الدراسة	66
6	الشكل البياني: يوضح نسبة السيولة العامة في المؤسسات محل	67
7	الشكل البياني: يوضح نسبة السيولة السريعة في المؤسسات محل	69
8	الشكل البياني: يوضح نسبة السيولة الجاهزة في المؤسسات محل	70
9	الشكل البياني: يوضح نسبة الرافعة المالية في المؤسسات محل الدراسة	72
10	الشكل البياني: يوضح نسبة الاستقلالية المالية في المؤسسات محل الدراسة	73
11	الشكل البياني: يوضح نسبة المردودية التجارية في المؤسسات محل الدراسة	74
12	الشكل البياني: يوضح نسبة هامش الربح الصافي في المؤسسات	75

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	المصطلح باللغة الاجنبية	المصطلح باللغة العربية
Covid-19	CORONA VIRUS	فيروس كورونا
ROE	RETURN ON EQUITY	عائد على حقوق الملكية
ROA	RETURN ON ASSET	عائد على الأصول
ROI	RETURN ON INVESTMENT	عائد على الاستثمار
EVA	ECONOMIC VALUE ADDED	القيمة الاقتصادية
MVA	MARKET VALUE ADDED	القيمة السوقية المضافة
PME	PETITES ET MOYENNES ENTREPRISES	مؤسسات صغيرة والمتوسطة

مقدمة

توطئة

اهتز العالم بمطلع عام 2020 لأزمة عالمية غير مسبوقة، أثرت على صحة الإنسان والازدهار الاقتصادي على حد سواء في كل أنحاء العالم بظهور جائحة كورونا أو ما يعرف بفيروس كوفيد 19، ومع ذلك لم يكن متوقعا حدوث أزمة عالمية كبيرة بتلك السرعة وبذلك الحجم والمدى خصوصا أن العالم كان مهتما بالحرب الاقتصادية غير الظاهرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

مع بدايات انتشار الفيروس، أخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم تدابير احتياطية لمنع انتشاره، والتحكم في الوضعية الاقتصادية في نفس الوقت للحد من تباطؤ الاقتصاد فقد كانت سيناريوهات الوضعية الوبائية شبحا يؤرق الحكومات والشعوب على حد سواء نتيجة طبيعته الغامضة وعدم القدرة على تحديد موعد صريح لانتهاء انتشار الفيروس أو حتى إيجاد لقاح طبي له يحمي الشعوب من آثاره المدمرة.

إذ سرعان ما أصبحت التداعيات الاقتصادية للوباء واضحة، وكانت الشركات الصغيرة والمتوسطة على خطوط المواجهة مع بقاء كل المستهلكين تحت سيطرة الحجر المنزلي، والتوقف الكلي والتعرض للإغلاق، أين مست هذه الضغوط والتراجعات كل أنواع المؤسسات وعلى رأسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي توفر نسبة 70 % من الوظائف بمختلف بلدان العالم حيث أنها تعتبر رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة.

يعتبر تقييم تداعيات جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهم جدا خصوصا تقييم أدائها المالي لمعرفة حجم الخسائر (أو الأرباح حسب نوع القطاع) بهدف الإسراع في تعويضه والرجوع إلى مستويات النمو إلى مرحلة ما قبل الجائحة. على هذا الأساس، كان موضوع هذا البحث، حيث تم الاعتماد فيه على العديد من المعايير والمؤشرات المالية لإبراز حجم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف وضع خطط إستراتيجية كضرورة قصوى لتفادي الأزمة، والخروج من هكذا جائحة عالمية بأقل الأضرار وكذلك تقديم دراسة نظرية وتطبيقية لتأثير هذه الجائحة الصحية غير مسبوقة تاريخيا على السير الطبيعي لهذه المؤسسات ومداخيلها وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل الرئيسي على الشكل التالي:

❖ الإشكالية

ما مدى تأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي جائحة كورونا وما هي تداعياتها على الاقتصاد العالمي؟
2. هل أثرت جائحة كورونا على الأداء المالي؟
3. ما هو الضرر المالي الذي ألحقته جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

❖ الفرضيات

على ضوء ما تطرقنا إليه مسبقا وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، واستنادا إلى الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي سيتم اختبارها لاحقا:

الفرضية الرئيسية: أثرت جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرضية الفرعية الأولى: يختلف تأثير جائحة كورونا على نسب السيولة والمديونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة.

الفرضية الفرعية الثانية: أثرت جائحة كورونا سلبا على نسب المردودية والربحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

❖ أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في العمل على الربط بين ميدان الصحة " جائحة كورونا" ومالية المؤسسة " الأداء المالي " من أجل التعرف على مدى تأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كذلك يمكن الإشارة للعديد من العناصر التي تخص أهمية الدراسة ومنها:

1. تعرض موضوع مستجد شغل العالم من مختصين اقتصاديين ورأي عام.

2. اكتساب معارف جديدة للقارئ التي يستعين بها في بحثنا.
3. المساهمة في إعطاء حلول داعمة للاقتصاد الوطني لتجاوز الجائحة.

❖ أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التطرق لآثار جائحة كورونا الاقتصادية عالمياً ووطنياً.
2. تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. معرفة آثار جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ مبررات اختيار موضوع الدراسة

توجد مجموعة من العناصر التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، منها ما هو موضوعي ومنها أيضا ما هو شخصي وتتمثل في:

1. المساهمة في نشر الوعي لدى الباحث.
2. التأثير البالغ للجائحة على المستوى العالمي والوطني.
3. الرغبة الشخصية في اختيار موضوع جديد يأخذ حيز عالمي.
4. ندرة الدراسات والأبحاث في الاكاديمية في هذا المجال.

❖ صعوبات الدراسة

– قلة المراجع والدراسات السابقة؛
– صعوبة فرز المعلومات وتحليل الإحصائيات.
– القيام بإعداد المذكرة في زمن الكورونا.

❖ حدود الدراسة

– **الحدود النظرية:** موضوع تأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له جوانب عديدة للدراسة ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا إلى المفاهيم العامة لجائحة كورونا والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

- **الحدود المكانية:** تتمثل في تطرقنا الى دراسة شاملة لجائحة كورونا والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** تم التركيز على أثر جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الزمنية مارس 2020 إلى غاية يومنا هذا من عام 2022.

❖ منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أفضل المناهج التي تساعدنا على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليل النتائج المتعلقة بجائحة كورونا والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث حاولنا تحليل موضوع الدراسة بالاستناد على مجموع المعلومات المتوفرة لدينا من مجلات علمية ومقالات منشورة، والمصادر الإلكترونية الموثوقة مع إسقاطها على حالة الجزائر.

❖ تقسيم الدراسة

للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولتحقيق أهداف دراستنا تمت هيكلة الموضوع وتقسيمه إلى فصلين حيث:

– **الفصل الأول:** يتناول الإطار المفاهيمي لجائحة كورونا وتأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبدوره تم تقسيمه إلى مبحثين بحيث المبحث الأول يتمحور حول ماهية جائحة كورونا، مفهوم الأداء المالي وأخيرا عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه الى الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية.

– **الفصل الثاني:** تمت فيه الدراسة الميدانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث قمنا باستعراض الدراسة الميدانية لأربع مؤسسات وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول الطريقة المعتمدة والأدوات المستخدمة، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى عرض ومناقشة النتائج.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لتأثير جائحة كورونا

على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

شكلت سنة ألفين وعشرون تحديا كبيرا للمجتمع العالمي، حيث أدى انتشار جائحة كورونا (كوفيد19) إلى أزمة صحية لا مثيل لها مما أثرت على كل جوانب تواصل الناس وحياتهم وكذا عملهم وهذه من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت التداعيات الاقتصادية للوباء واضحة حيث أحدث زلزالا اقتصاديا، خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تتمتع هذه الأخيرة بأهمية كبيرة باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية وترقية الصادرات من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، وتعتبر أيضا المحرك الأساسي والرئيسي لزيادة الاستثمارات. لقد كانت آثار الجائحة غير مسبوقة وخطيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت على خطوط المواجهة، مما انعكس سلبا على أداءها المالي وكذا التسيير العادي لنشاطها، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن هناك تأثيرا لجائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذا الفصل النظري، ومن أجل استيعاب المفاهيم الأساسية لموضوع بحثنا، سنسعى إلى ضبط الإطار المفاهيمي لأثر جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال:

المبحث الأول: عموميات حول جائحة كورونا والأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول جائحة كورونا والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: ماهية جائحة كورونا

تمثل جائحة كورونا أزمة صحية عالمية غير مسبوقة، أثرت على صحة الإنسان وعلى الاقتصاد العالمي بشكل كبير ولم يسلم من آثارها السلبية أي بلد بما فيها الجزائر حيث تأثر فيها الاقتصاد بشكل واضح. أدى الوباء إلى تباطؤ وتيرة الاقتصاد وانعكس سلبيا على أداء المؤسسات خصوصا الصغيرة والمتوسطة منها على عدة مستويات كالاستثمار، التمويل، النمو والتوظيف.

الفرع الأول: مفهوم وتطور جائحة كورونا

1. مفهوم جائحة كورونا

1.1. تعريف فيروس كورونا

منذ الظهور الأول لفيروس كورونا في الصين وبالتحديد في مدينة يوهان في أواخر ديسمبر 2019، تعددت التعاريف الخاصة به، حيث يمكن تعريفه كالآتي:

يعرف فيروس كورونا أو كوفيد-19 المستجد على أنه أحد الفيروسات التاجية والتي تمثل عائلة من الفيروسات المسببة لنزلات البرد الشائعة وفي بعض الأحيان قد تتسبب في أمراض تنفسية أكثر خطورة مثل متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (SARS) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)[1].

ويعرف أيضا على أنه مرض معد وهو آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، والذي لم تكن هناك أي دراية عن آلية عمله قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في أواخر ديسمبر 2019.[2]

[1] https://ecpc.org/covid-19-information, consulté le 24/02/2022.

[2] العبسي علي، تجانية حمزة، تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف، الجزائر، 2020، ص92.

2.1. مظاهر فيروس كورونا

ينتشر الفيروس من الجسيمات السائلة الصغيرة التي تنطلق من فم الشخص المصاب بالعدوى أو من أنفه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم أو يتنفس، ويتراوح حجم هذه الجسيمات من القطيرات التنفسية الكبيرة إلى الرذاذ المتناهي الصغر وتظهر أعراض تنفسية تتراوح بين الخفيفة والمتوسطة على معظم من يصابون بعدوى الفيروس ويتعافون دون الحاجة إلى تدخل علاجي خاص، غير أن بعض من يصابون بالعدوى تظهر عليهم أعراض شديدة ويحتاجون إلى العناية الطبية، والأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بالأعراض الوخيمة للمرض هم المصابون بأمراض المزمنة، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة والسرطان وغير ذلك من الأمراض، غير أن أي شخص معرّض للإصابة بمرض وخيم والوفاة بسبب كوفيد-19، أياً كان عمره[1].

3.1. تصنيف مرض كورونا الى جائحة عالمية

صنفت منظمة الصحة العالمية تفشي فيروس كورونا بوصفه وباءً عالميا "جائحة" يوم 09 مارس 2020 وكان هذا بعد أن وصل إلى 70 دولة، وهذا مصطلح أصبحت المنظمة تتردد في استخدامه لوصف انتشار الفيروس حيث أكد رئيس منظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، أن المنظمة ستستخدم هذا المصطلح لسببين رئيسين هما: أولا سرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها، وثانيا القلق الشديد إزاء "قصور النهج الذي تتبعه بعض الدول على مستوى الإرادة السياسية اللازمة للسيطرة على هذا التفشي" للفيروس.[2]

4.1. تطور فيروس كورونا

تعرف الفيروسات على أنها كائنات قابلة للتطور والتحور وهو ما حدث بالفعل لفيروس كورونا حيث تغير مع مرور الوقت مما أدى إلى ظهور متغيرات جديدة للفيروس منها: متغير دالتا ومتغير أوميكرون، فهي تؤثر على مدى سرعة انتشار الفيروس، أو مدى شدة الإصابة بالفيروس.

[1] www.WHO.int/ar/health-topic/coronavirus, consulté le 21/02/2022.

[2] www.BBC.com/Arabic/science-and-tech, consulté le 22/02/2022.

أ-المتحور دلتا

أحد متحورات فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة، اكتُشف هذا المتحوّر للمرة الأولى في ديسمبر 2020 في الهند[1]، حيث يُعتقد أن متحور دلتا هو المسؤول جزئيًا عن الموجة الثانية من جائحة كورونا في الهند التي بدأت في فبراير 2021، وأدت إلى مئات الآلاف من حالات الإصابة وعشرات الآلاف من حالات الوفاة، ثم أعيد تصنيفه في 31 ماي 2021 من قبل المنظمة العالمية للصحة إلى مستوى متحور مثير للقلق حيث يتميز هذا المتحور بثلاث طفرات رئيسية تساعده على التخفي المناعي وسرعة الانتشار[2]، ويعد أخطر متحورات كورونا بالمقارنة مع المتغيرات الأخرى من الفيروس.

ب- المتحور أوميكرون

يعتبر متحور أوميكرون نسخة معدلة لفيروس كوفيد-19 وهو شديد العدوى، وقد أدى إلى ازدياد غير مسبوق في عدد الإصابات في العالم .اكتُشف هذا المتحوّر للمرة الأولى في 9 نوفمبر 2021 في بوتسوانا، ثم أبلغ عن وجود حالات عديدة مصابة به في جنوب أفريقيا وفي مجموعة دول أخرى منذ ذلك الحين بين أفريقيا وأوروبا وآسيا، حيث صنفت منظمة الصحة العالمية متحوّر كوفيد-19 أوميكرون بأنه متحوّر مثير للقلق وينتشر المتحوّر بشكل أسرع من أي متحور سابق، إذ يتضاعف عدد الإصابات بعد مرور فترة ما بين 2 إلى 3 أيام.

تشير التقارير الأولية إلى أن متحور أوميكرون مختلف عن بقية المتحورات، إذ قال البروفيسور توليو دي أوليفيرا [3]، مدير مركز الاستجابة الوبائية والابتكار في جنوب أفريقيا، أن المتحور يحمل مجموعة غير عادية من الطفرات وإنها مختلفة تمامًا عن التي اكتشفت في المتحورات الأخرى، مشيرًا إلى أن متحور أوميكرون قد حقق قفزة كبيرة في التطور وطفرات أكثر بكثير من المتوقع على حد تعبيره، حيث يحمل 50 طفرة إجمالية، منها 30 على البروتين الشوكي، مقارنة بطفرتين فقط لمتحور دلتا الذي اجتاح العالم، وهي طفرات لبروتين النتوءات الشوكية الموجودة على سطح الفيروس، التي تساعده على

[1] www.france24.com/ar/ consulté le 18/05/2022.

[2] https://medicineinarabic.com , consultée le 20/05/20222.

[3] https://www.alarabiya.net/coronavirus/ consulté le 15/04/2022.

دخول الخلايا، إذ تمنح الفيروس مزيدًا من هذه النتوءات وتجعلها أكثر استقرارًا، وهو ما يُسهل عملية التصاقه بالخلايا واختراقها مما يؤدي إلى زيادة في معدلات العدوى على مستوى الخلية.

2. تطور وضعية جائحة كورونا

1.2. على المستوى العالمي

بالرغم من ظهور الفيروس بالصين، إلا أن إيطاليا هي من تصدرت نسبة الإصابات والوفيات بـ 560 5 حالة اصابة، ويعود ذلك إلى التساهل في بداية ظهور الفيروس اتخاذ إجراءات صارمة لتفادي تفشي المرض، فقد تسبب خسائر بشرية وقامت بإعلان الحجر الصحي العام، على غرار الصين التي استطاعت التحكم في انتشار المرض نسبيا، وأصبحت في المركز الحادي عشر في نسبة الإصابات 099 2 حالة، وكان هذا في فيفري 2020 بعد أن كانت تحتل المركز الأول، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد قفزت إلى المركز الأول في عدد الإصابات والوفيات وذلك في وفي أفريل2020 حيث تخطت كل الأرقام ليصل عدد الإصابات اليومية إلى334 25 حالة ، بعدد إصابات إجمالي تجاوز المليون. وجاء في المركز الثاني من حيث الإصابات، إسبانيا حيث كان عدد الإصابات قدر بـ 23 070 حالة ثم تلتها روسيا بـ 849 8 حالة إصابة، ثم بريطانيا بـ 707 2 حالة، حسب آخر إحصائية في 12 ماي 2020، كما اختلفت الدول الأوروبية في اتخاذ تدابير مجابهة الفيروس، بين نهج الحجر الصحي الواسع في إيطاليا وإسبانيا، أو الحجر الجزئي في بلجيكا، وسياسة المتابعة خطوة بخطوة بفرنسا مع المحافظة قدر الإمكان على عجلة الاقتصاد[1] كما هو مبين في الجدول رقم 01.

[1] عطاب يونس، "تدابير الوقاية لحماية الصحة العمومية من وباء كوفيد 19"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة أحمد دارية، أدرار، جوان2020، ص 341.

الجدول رقم 01: احصائيات جائحة كورونا في العالم بتاريخ 26 فيفري 2022.

الدول	الإصابات	الشفاء	الوافيات
أمريكا	80,560,293	53,037,045	972,930
فرنسا	22,646,732	20,620,413	138,051
إيطاليا	12,733,929	11,437,706	154,416
اسبانيا	10,977,524	9,181,728	99,410
العراق	2,300,645	2,238,457	24,960
الأردن	1,617,178	1,497,632	13,798
قطر	356,363	351,746	5,639
المغرب	1,160,750	1,139,693	15,970
تونس	997,088	946,506	27,743

Source : https://www.sehhty.com/,consultée le 26/02/2022.

2.2. على المستوى الوطني

احتلت الجزائر المركز الخامس والخمسون عالميا والأول عربيا في توزيع الإصابات بجائحة كورونا، وقد بدأ المرض في الانتشار ابتداء من 25 فيفري 2020، أين سجلت أول حالة إصابة، وكانت أول وفاة بتاريخ 09 مارس2020، وكان عدد الإصابات وقتها 90 إصابة أغلبها من عائلة واحدة بولاية "البليدة." وقد أعلنت السلطات الحجر الصحي الكلي في ولاية" البليدة "باعتبارها الأكثر تسجيلا للإصابات، والحظر الجزئي في الولايات المجاورة، وفي 01 مارس كانت لا تزال 9 ولاية بدون إصابات، وفي أواخر أفريل 2020، وهي في تزايد مستمر في كل ربوع الوطن، حيث تجاوزت الإصابات 6000

وعدد حالات شفاء قارب 3000، مع نسبة وفيات 515 وهي مرتفعة نسبيا مقارنة بعدد الإصابات في دول أخرى لها عدد إصابات متقارب معها.[1] يبين الشكل 02 توزيع الإصابات في الجزائر.

الشكل رقم 01: توزيع الإصابات الجديدة في الجزائر

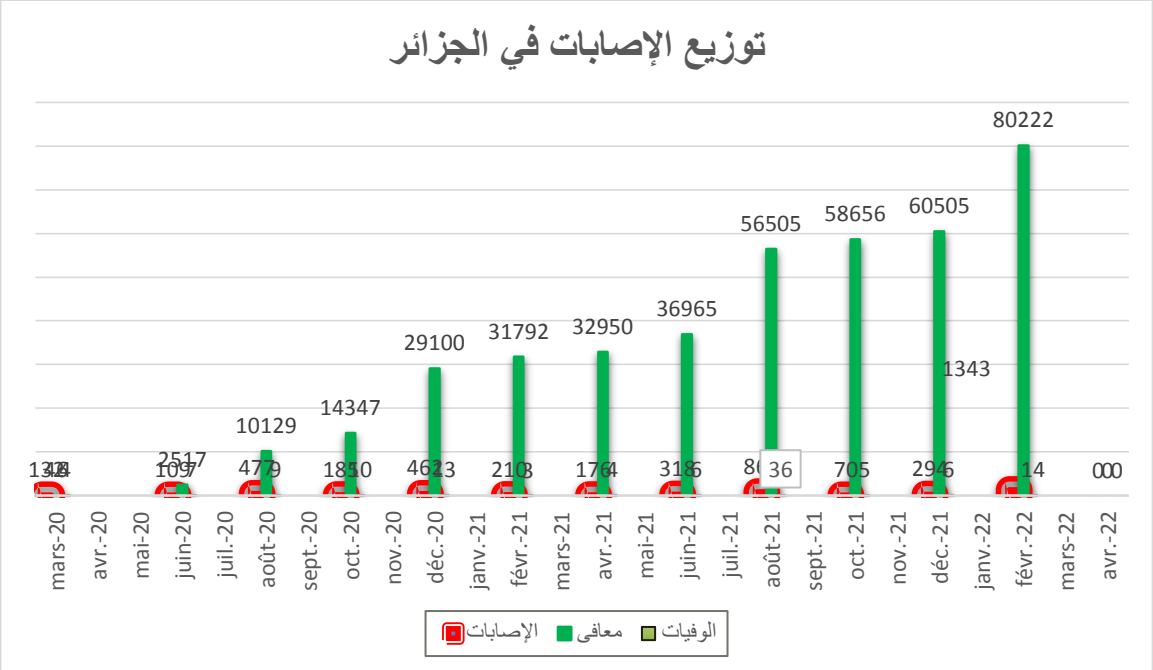

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Source : https://www.worldmeters.info/coronavirus/country/algeria.

الفرع الثاني: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

أولا- حجم تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في 2020، ستتسبب أزمة فيروس كرونا في حدوث ركود في بعض الدول وستؤدي إلى انخفاض النمو السنوي العالمي إلى أقل من 2.5 % في عام 2020، مما قد يؤدي إلى حدوث عجز في الدخل العالمي بقيمة 2 ترليون دولار، وتكون أكثر الدول تضررا هي الدول المصدرة للنفط وغيرها من الدول المصدرة للسلع، هذه الدول ستخسر أكثر من 1% من نموها، إضافة إلى تلك التي تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الدول التي تتأثر قبل غيرها بالصدمة الاقتصادية، وستشهد دول أخرى مثل كندا والمكسيك وأمريكا الوسطى ودول مثل شرق وجنوب آسيا

[1] نفس المرجع، ص 342.

والاتحاد الأوروبي تباطؤا في النمو يتراوح ما بين 0.7 % و 0.9%، كما أن من تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ربما ستكون الأقل قدرة على التعافي من تأثير ازمة كورونا على الاقتصاد.[1]

حيث قدر بنك التنمية الآسيوية، كلفة تداعيات على تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وفق آخر تحديث له منتصف شهر ماي 2021 ما بين 58 ترليون و88 ترليون دولار من الخسائر أي ما يعادل 6.4% إلى 9.7 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما قدرت خسائر جمهورية الصين الشعبية بين 1.1 ترليون دولار و1.6 ترليون دولار.

أدت تداعيات الجائحة للمساس بجل مظاهر الحياة الاقتصادية في العالم مما خلف حالات من الركود الحاد وتداعيات مستديمة على الناتج الإجمالي المحتمل بسبب تقليص معدلات الاستثمار والابتكار، وتآكل رأس المال البشري للعاطلين والانسحاب من دائرة التجارة العالمية. يمكن تلخيص هذه التداعيات فيما يلي[2]:

1. التأثير على العمالة الاقتصادية

قدرت المنظمة الدولية للعمل عدد الذين تأثروا جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بأزيد من أربعة أخماس (81%) من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص إلى غاية 7 أفريل 2020، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 61 بالمائة بسبب الرفع التدريجي لتدابير الغلق خلال الأسبوعين الثاني والثالث لشهر أفريل.

1.1. أثر الجائحة على العمالة في القطاعات المنظمة

من أكثر القطاعات المنظمة عرضة للخطر في العالم هي قطاعات خدمات الإقامة والإطعام، والصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة وأنشطة الأعمال والأنشطة الإدارية، وهي قطاعات واجهت انخفاض حاد في الإنتاج بالإضافة إلى ارتفاع خطر تسريح القوى العاملة وتخفيض الأجور وساعات

[1] كرامة مروة وآخرون، تأثير الأزمات الصحية العالمية للاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2020، ص ص317-318.

[2] بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف، سبتمبر 2020، ص ص، 165-166.

العمل، وقد بلغ عدد العمال في هذه القطاعات أزيد من 1.35 مليار شخص ما يشكل نسبته 38% من التوظيف العالمي.

2.1. تأثير الجائحة على العمالة في القطاعات الغير منظمة

قدرت منظمة العمل الدولية بأنه يوجد ما يقارب 1.6 مليار شخص في العالم يعملون في القطاع غير المنظم (غير الرسمي) أي ما يقارب نصف عمال العالم، يتمحور معظمهم في الاقتصادات الناشئة والنامية وهم معرضون للخطر أكثر من بقية الفئات كلما استمرت تقارير الإغلاق، كما قد حذرت دراسة سابقة للمنظمة من أن منطقة إفريقيا لديها مستويات أعلى من الاقتصاد غير المنظم، الأمر الذي يشكل بالترافق مع نقص الحماية الاجتماعية وارتفاع الكثافة السكانية وضعف القدرات، تحديات صحية واقتصادية شديدة الحكومات، كما توقعت منظمة العمل الدولية انخفاضا في أرباح العمال غير النظاميين بـ 60 في المائة على مستوى العالم، وتوقعت انخفاضا أكبر في إفريقيا وأمريكا اللاتينية[1].

مما يدفعنا للقول بأن هناك عدة قنوات تؤثر من خلالها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي نذكر منها:

2. **التبادل التجاري:** إذ يؤدي الى إعاقة الإنتاج وعرقلة الامداد وإضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على الطاقة.

3. **الترابط المالي:** وقد طال تأثيره المادي والمعنوي على أسواق المال العالمية التي شاهدت انهيار وأسوا أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية منذ عام 2008، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

4. **السياحة والنقل:** انخفض معدل الرحلات وأغلقت العديد من المطارات حول العالم، فهو يؤثر على الطلب والعرض العالميين.[2]

[1] بولعراس صلاح الدين، مرجع نفسه، ص 167.

[2] لعمري خديجة وآخرون، أثر جائحة كوفيد19 على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي–دراسة تحليلية–، المجلد12، العدد الثاني، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، نوفمبر 2021، ص104.

الفرع الثالث: تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كان تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري قوي خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد واجهت تحديات لم يسبق لها مثيل سواء على المدى القريب أو المدى البعيد، والتي ستكون عواقبها ملموسة لسنوات قادمة.

تدرك الحكومات في مختلف أنحاء العالم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل كمحرك أساسي لاقتصاداتها وأي عرقلة لشاطها سيؤدي إلى ركود اقتصادي غير مسبوق، فسارعت هذه الحكومات إلى تخفيف تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بسن سياسات وإجراءات فورية لمساعدتها على التعامل مع المخاطر المالية على المدى القريب والآثار التجارية طويلة الأمد مما نتج عنه تقليل من حالات تسريح الموظفين من العمل ومنع الإفلاس وتشجيع الاستثمار ومساعدة الاقتصاديات على الوقوف على أقدامها في أقرب وقت ممكن.[1]

أولا- تأثير جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى القريب

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضررا من جائحة كورونا بسبب هشاشتها المالية وعدم قدرتها على مواجهة الآثار السلبية للجائحة الممتدة في الزمن حيث بدأت في أوائل سنة 2019 ولم تنتهي حتى الآن (جوان 2022)، حيث تم التأكيد من بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها خسرت معدل ما يقارب 50 % من رقم أعمالها سنة 2020 بسبب جائحة كورونا، وذلك بحسب تحقيق أعده مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، كما تعتبر القطاعات الخدماتية والصناعة التحويلية الأكثر عرضة للركود نتيجة الجائحة، فمثلا عرف قطاع نقل السلع خسارة بنسبة 90 % من رقم الأعمال سنة 2020، حيث سجلت 93 % من المؤسسات صعوبات في تسويق منتجاتها، و63 % منها عمدت إلى التوقف الكامل لنشاطها بسبب الحجر الصحي أو انعدام الزبائن[2] مما دفع هذه المؤسسات إلى التخلي

[1] مركز التجارة الدولية، كوفيد19: الإغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة، جنيف، سويسرا، 2020، ص 06.

[2] Raddioalgerie.dz/news/article/20210624/ consulté le 26/02/2022.

عن اليد العاملة وغلق أبوابها وذلك بسبب قدراتها المالية المحدودة في مواجهة هذه الأزمة، والتي لا تمكنها من تسديد أجور العمال بسبب التوقف عن النشاط.[1]

وبالرجوع إلى الإجراءات والتدابير الوقائية من انتشار جائحة كورونا المتخذة من طرف الدولة الجزائرية، حددت المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 2020/03/24 وضع 50 %على الأقل من مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية إلى القطاع الاقتصادي العمومي والخاص[2] وهذا من أجل مزاولة النشاط التجاري. وبالرغم من توجيه الحكومة الجزائرية تعليماتها إلى ضرورة التقيد بالتدابير الوقائية من الوباء إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضررت كثيرا ولم تستطع مواجهة هذه الجائحة[3]، حيث يؤدي الحجر المنزلي إلى تسريح الكثير من العمال التابعين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ينجم عنه الزيادة في معدلات البطالة، وفي ظل الأزمة الصحية فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستنخفض قدرتها الذاتية على التوسع نظرا لانخفاض طافتها الإنتاجية وزيادة وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي.[4]

وبالنظر للهبوط الحاد الذي شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لإيراداتها، فإن لديها آمال كبيرة من الإجراءات الحكومية لصالحها لتشمل إعفاءات ضريبية، وتأجيل لمزيد من الدفعات، وتقديم دعم أكبر للقروض، إضافة إلى زيادة الإنفاق لتحفيز الاقتصاد، علاوة على ذلك، وكون التكاليف العالية التي تتكبدها هذه المؤسسات مثلا دفعات الإيجار، فإنها تتطلع لإجراءات حكومية تعمل على تخفيف هذا العبء، لمساعدتها على تقليل التكاليف المترتبة عليها على المدى القصير.[5]

ثانيا- تأثير جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى البعيد

[1] بن عبيدة نبيل، **انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة قانون العمل والتشغيل صنفC، عدد خاص تأثير فيروس كورونا على علاقات العمل، بتاريخ 2020/08/15، مستغانم، الجزائر، ص ص 158-159.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، المؤرخة في 2020/03/24، ص 09.

[3] المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 20-70 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.

[4] بن عبيدة نبيل، مرجع سابق، ص 160.

[5] شركة ابسوس، سلسلة دراسات تأثير جائحة C19، التأثيرات على الشركات الصغيرة والمتوسطة، دراسة آراء المدراء والمالكين، جانفي2020، الأردن، ص 19.

يتضح بأن تأثير جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر فقط على المدى القريب وإنما يشمل أيضا المدى البعيد حيث تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر عرضة للفشل والتصفية من المؤسسات الكبيرة، حيث أدت جائحة كورونا إلى خفض الإنفاق العام بنسبة 30%، وتقليص الاستثمار في مجال الطاقة إلى النصف في هذا العام ليصل إلى 07 مليارات دولار، وتأجيل بعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي ظل إنشار هذه الجائحة فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية الأمر الذي يؤثر على المشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة على ذلك فإن آثار جائحة كورونا لا تنحصر على الصحة العالمية فقط ولكن شملت أيضا قطاع الصناعة والنقل مما توقع تراجع نسبة النمو العالمي لسنة 2020 إلى أدنى مستوياته منذ 20 سنة الاخيرة، إذ أن الحكومة اتخذت قرارات بتخفيض فاتورة الاستيراد من 40 مليار دولار الى 31 مليار دولار، وبالتالي سيجعل الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص في المواد الأولية المستوردة، مما سيؤدي إلى تخفيض إنتاجها وهو ما يجبر أصحاب الشركات والمؤسسات على تسريح جزء من اليد العاملة.[1]

الفرع الرابع: إجراءات وتدابير الوقاية من جائحة كورونا

بالرجوع إلى منظمة الأمم المتحدة للصحة، وضعت وزارة الصحة الجزائرية العديد من التدابير والإجراءات الوقائية للحد من انتشار جائحة كورونا حيث يوجد منها ما هو موجه لأفراد المجتمع بصفة عامة ومنها ما هو موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

أولا- إجراءات وتدابير الوقاية من جائحة كورونا بالنسبة لأفراد المجتمع:

1. الإجراءات الفردية

- غسل اليدين بالماء والصابون بشكل مستمر.
- تجنب لمس العينين أو الفم أو الأنف.
- الاهتمام بالنظافة الشخصية في جميع الأوقات.
- الابتعاد مسافة تزيد عن المتر بين كل شخصين.

[1] بن عبيدة تبيل، **مرجع سابق**، ص 160.

– تطبيق الحجر المنزلي للمصابين بنزلات البرد.

– استخدام المناديل الورقية عند السعال أو العطاس ورميها في المكان المخصص لها.

– استخدام معقم كحولي لتطهير اليدين.

– طهي الطعام جيدا.

– الاهتمام بالصحة ورفع المناعة عبر الراحة والنوم مبكرا وممارسة الرياضة والتغذية الجيدة. [1]

2. إجراءات وتدابير الوقاية من جائحة كورونا بالنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة إجراءات من أجل تخفيف حدة الأزمة وذلك من خلال:

– **البحث عن الدعم المالي من المؤسسات المالية:** حيث أن أكثر من ثلث هذه المؤسسات قد سبق وأن سعت للحصول على مساعدة مالية حتى يتسنى لها تغطية النفقات، مع قيام المزيد من المؤسسات بالتخطيط للحصول على تمويل إضافي.

– **إعطاء الأولوية لسلامة وصحة الموظفين:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد عملت على تأجيل الإجراءات التي تؤثر على موظفيها، حيث ترغب الغالبية العظمى في حماية سبل معيشة موظفيها، من خلال تأجيل تسريح الموظفين وتخفيض الأجور[2].

وبالتالي فقد تم وضع ثلاثة إجراءات لتعزيز تأثير التدابير الوقائية، حيث يركّز الإجراءان الأول والثاني على الاستجابة الفورية للجائحة، في حين يركز الإجراء الأخير على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الأزمة وهي في وضع أكثر قوة كما يلي:[3]

✓ **سهولة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدعم:** إن زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدابير الاستجابة تتطلّب من واضعي السياسات العمل مع هذه المؤسسات بشكل مباشر، ومساعدتها في تحديد برامج المساعدة الصحيحة، والتعامل مع إجراءات تطبيق تلك البرامج، على

[1] الدليل الإرشادي للوقاية من مرض فيروس كورونا للعاملين في المجال التوعوي في المجتمع، ص ص 14-17.

[2] شركة ابسوس، مرجع سابق، ص 14.

[3] عبد العزيز الباز وآخرون، إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي وإعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية، أصدرتها شركة ماكنزي آند كومباني، دبي، 2020، ص 4.

سبيل المثال، قد تُعتبر القروض والمنح والضمانات التي تتطلب عمليات تطبيق معقدة عوائق تحول دون تحقيق ذلك الهدف، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي لا تمتلك عدداً كافياً من الموظفين أو الموارد التي يمكن تكريسها لعمليات تقديم طلبات الحصول على تلك القروض والمنح، في المقابل تعتبر عملية تسهيل الإجراءات الإدارية أداة مهمة تساعد الحكومات في زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج المساعدة.

✓ **توجيه التركيز على تعزيز الاستدامة والقدرة التنافسية:** تعتمد سرعة التعافي على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العودة إلى ممارسة العمليات المستدامة بعد الأزمة بعد نفاد تدابير التحفيز الحالية، ومن الضروري أن يوجّه صانعو السياسات تركيزهم على تقديم ثلاث تدخلات أساسية تنطوي على تأثير أكبر وأوثق صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ألا وهي: تعزيز الوصول إلى الطلب المحلي، دعم التدويل، وتعزيز الإنتاجية.

✓ **إعادة التخطيط للوضع الطبيعي المقبل:** يمكن لمسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النظر في إعادة تقييم الاستراتيجيات القائمة وتكييف الأولويات مع البيئة الحالية، ويمكن للحكومة النظر في ثلاث مجالات رئيسة تتجاوز استجابات التحفيز الحالية:

- يمكن لصانعي السياسات إعطاء الأولوية للقطاعات التي تضررت بشدة ولكنها قادرة على تحقيق التعافي السريع ويمكن أن يساعد هذا النهج في زيادة النشاط الاقتصادي مع الاستمرار في حماية الصحة العامة.
- تسريع الجهود لدعم المؤسسات عالية الأداء والمبتكرة وذات إمكانات بلوغ مرحلة تسارع النمو حيث أن هذه الفئة تمثل سوى 2% إلى 3 % فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلد، إلا أنها تولّد أكثر من 60 % من النمو الاقتصادي وفرص العمالة.
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال التي تهدف إلى دعم ممارسة الأعمال في القطاعات ذات الأولوية، وزيادة عدد الوظائف الجيدة، وتحسين قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التحمل والصمود في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة وتعزيز قدرتها التنافسية. [1]

المطلب الثاني: عموميات حول الأداء المالي

[1] عبد العزيز الباز وآخرون، مرجع نفسه، ص ص 4-6.

يعتبر الأداء المالي من أكثر المفاهيم المالية أهمية باعتباره من المقومات والدعائم الرئيسية للمؤسسة، إذ يمثل المحور الأساسي سواء في نجاح هذه المؤسسة أو فشلها. وللإلمام بموضوع الأداء المالي سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى ماهية الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا العوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء المالي.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

تعددت المفاهيم المقدمة حول الأداء المالي، ونتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف منها:

– يعرف الأداء المالي على أنه أحد أبعاد الأداء بشكل عام حيث يرتكز على تعظيم قيمة السهم والمردودية وتوزيع الأرباح ودراسة بدائل التمويل واستخدام المؤشرات المالية للتحليل والمقارنة لمختلف القوائم المالية.[1]

– ويعرف أيضا على أنه لب الإدارة المالية التي تعد ركيزة أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها ودرجة نموها حيث أنها ترتبط بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بشكل أمثل واستثمارها بكفاءة وتحقيق الأهداف.[2]

– كذلك، يُعرَّف الأداء المالي بأنه قدرة المؤسسة على خلق قيمة بالأموال المقدمة لها". هذا يجمع بين الربحية الاقتصادية والربحية المالية.[3]

نستنتج من التعاريف السابقة بأن "الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية واستثمارها بكفاءة وفعالية، وهذا من خلال استغلالها الأمثل لمواردها المتاحة".

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

---

[1] اليزيد ساحري، **إدارة التكلفة من منظور استراتيجي كمنهج متكامل لتحسين الأداء المالي دراسة حالة بعض المؤسسات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2018، ص 136.

[2] بوضياف صفاء، **دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018، ص40.

[3] Abid R, **responsabilité sociale des entreprises envers les employés et performance financière**, présentée en vue de l'obtention du grade de PH.D en relation industrielles, Faculté des arts et sciences, Université de Montréal, Canada, 2020, p. 43.

يعد الأداء المالي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تكمن أهميته في الحفاظ على استمرارية المؤسسة، والمتابعة الدائمة لها، وتوجيه الأداء نحو المطلوب، فهو يهدف أيضا الى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا، وتحديد نقاط القوة والضعف من خلال الاستفادة من النتائج التي يوفرها، والمساهمة في اتخاذ القرارات الملاءمة والسليمة.

أولا- أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي فيما يلي:

- يساعد الأداء المالي الإدارةَ في مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية.

- يساهم الأداء المالي في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تدنية التكاليف[1].

- يعتبر الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.

- يساعد الأداء المالي على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها المالي وبالتالي يمكنها من معرفة مراكز القوة والضعف فيها

- يسهل الأداء المالي إيجاد الحلول الملائمة وفي الوقت المناسب.[2]

ثانيا- أهداف تقييم الأداء المالي

يمكن حصر أهداف تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:

[1] نجلاء نوبلي، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص المحاسبة المعمقة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 165.

[2] ضامن وهيبة، **دور القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة صيدال**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008/2007، ص82.

– يمكن من متابعة ومعرفة نشاط وطبيعة المؤسسة، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية، سيولة، نشاط ومديونية على وضعية المؤسسة.

– يساعد على إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بينها واتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات. [1]

– يسمح للمؤسسة بالوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل.

– تسهيل التقييم الشامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج تقييم كل مؤسسة على حدى.

– تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة من خلال قياس إنتاجية كل قسم وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا. [2]

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي

تواجه المؤسسات عدة عوامل تؤثر فيها قيامها بنشاطاتها وأداء وظائفها، مما يدفع بالمدراء الماليين إلى البحث عن مصادرها، ولهذا نجد عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر على الأداء المالي نحصرها فيما يلي[3]:

أولا– العوامل الداخلية

1. الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات،

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2010، ص 46.

[2] محمد الكرفي، **تقييم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007 ، ص 32.

[3] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 44–46.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، بالإضافة إلى تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.

2. المناخ التنظيمي: وهو حصيلة العوامل البيئية الداخلية كما يفسرها العاملون فيها، والتي تظهر آثارها على سلوكياتهم ومعنوياتهم وبالتالي على أدائهم وانتمائهم للمؤسسة، حيث تتفاعل هذه العوامل لضمان سيرورة الأداء بصورة ايجابية من الناحية الإدارية والمالية.

3. الحجم: وهو فئة تصنيف التي تنتمي إليه المؤسسات سواء كانت صغيرة، متوسطة وكبيرة الحجم ويتم ذلك بواسطة معايير منها حجم الأصول، عدد العمال، رقم الأعمال ويمكن القول بأن حجم المؤسسة يلعب دورا هاما في مستوى الأداء المالي وإمكانية قياسه.

4. التكنولوجيا: عبارة عن الأساليب والطرق التي تعتمدها المؤسسات في تحقيق أهدافها، لذا وجب عليها تحديد نوع التكنولوجيا التي تناسب طبيعة أعمالها وتنسجم مع أهدافها.[1]

ثانيا– العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها وإنما يمكنها من توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات محاولة إعداد خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل2.

1. عوامل اقتصادية: تؤثر العوامل الاقتصادية على الأداء المالي سوء بالإيجاب أو السلب، ففي حالة الأزمات الاقتصادية أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

[1] نفس المرجع، ص ص 44-46.

[2] يحياوي نعيمة، **أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق دراسة حالة قطاع صناعة الحليب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، في العلوم الاقتصادية، شعبة تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008_2009 ص 151.

2. عوامل سياسية وقانونية: تتضمن التشريعات القانونية والظروف السياسية الداخلية والخارجية للدولة، والقوانين المنظمة للمؤسسات، ولهذه العوامل آثار إيجابية حيث تشكل فرصة لتحسين الأداء المالي، كما لها آثار سلبية تمثل خطرا يجب التخفيف من حدته.

3. عوامل اجتماعية وثقافية: تتضمن نماذج الحياة والقيم والثقافة والتيارات الفكرية التي تتواجد فيه المؤسسة، وقد تقف هذه العوامل في كثير من الأحيان عائقا مام تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

4. عوامل تكنولوجية: وهي التغيرات العلمية والتكنولوجية كبراءات الاختراع والابتكارات، التي تؤثر على نوعية الخدمات، وكذا في تخفيض أو رفع من حجم التكاليف.

الفرع الرابع: مؤشرات الأداء المالي

يقاس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بمجموعة من المؤشرات حيث تقسم إلى قسمين:

مؤشرات تقليدية (مؤشرات محاسبية) ومؤشرات حديثة (مؤشرات مالية – اقتصادية).

أولا– المؤشرات التقليدية في تقييم الأداء المالي

تعتبر المؤشرات المالية ذات المرجعية المحاسبية من المؤشرات التقليدية الأكثر شيوعا في قياس الأداء المالي في مجالات السيولة والربحية والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.

1. نسب المردودية: تقيس نسب المردودية مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة، وتتمثل في[1]:

أ. **العائد على حقوق الملكية (ROE):** وتعبر عن مدى كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك وقدرتها على تحقيق أرباح مرضية لهم وتسمى أيضا بالمردودية المالية، وتعطى العلاقة كما يلي:

[1] محمد زرقون وآخرون، **دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم، دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر لفترة(2010_2015)**، مجلة الامتياز والبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد02، العدد 03، 2018، ص_ص 217_218.

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ب. العائد على الأصول (ROA): يبين هذا المعدل نسبة الربح المحقق عن كل دينار مستثمر في الأصول، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كلما كانت ربحية المؤسسة أفضل، وتحسب كما يلي:

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

جـ. العائد على الاستثمار(ROI): تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين، والأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد تلك الأموال، وتحسب انطلاقا من: [1]

$$\text{العائد على الاستثمار(ROI)} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

[1] شنين عبد النور، محمد زرقون، **دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (2000_2013)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، جامعة ورقلة، 2015، ص 243.

2. نسب السيولة: تعبر نسب السيولة على قدرة المؤسسة على تحويل أصولها للسيولة اللازمة لتسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية على المدى القصير، وتتوقف هذه السيولة على قدرة المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقديات بالسرعة المناسبة[1]، وهي كالآتي:

أ. **نسبة السيولة العامة:** تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

ب. نسبة السيولة السريعة: تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقديات، حيث تشمل هذه الأصول كل من النقدية، الأوراق المالية، الذمم المدينة وتستبعد المصروفات المدفوعة مقدما والمخزون لصعوبة تحويله إلى نقد[2]، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{صافي الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

جـ. نسبة السيولة الجاهزة: هي النسبة التي تقيس قدرة الأصول الأكثر سيولة على تغطية الديون قصيرة الأجل، وغالبا ما يهتم بها المقرضون لأنهم يستخدمونها لمعرفة قدرة المؤسسة في حالة وجود

[1] ابراهيم السيد، وائل رفعت خليل، **التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016 ص ص 75-76.

[2] فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار جامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 68.

صعوبات مؤقتة ومعرفة مدى قدرتها على سداد ديونها في المدى القصير وذلك باستخدام النقدية فقط[1]، وتقاس كالآتي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

3. نسب المديونية: وتسمى أيضا نسب أداء هيكل رأس المال وتساعد هذه النسب المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة الوفاء بالتزاماتها2 طويلة الأجل، ونجد منها:

أ. **نسبة الملاءة العامة:** تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها وانخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض الأعباء الثابتة التي تتحملها المؤسسة، وكذا انخفاض المخاطر التي يتعرض لها الدائنون، وتحسب من خلال:

$$\text{نسبة الملاءة العامة} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ب. نسب قابلية السداد: تساعد هذه النسبة في قياس وتحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية طويلة الاجل، وهي تسمح بتحديد عدد السنوات لسداد الديون المالية طويلة الأجل باستخدام القدرة على التمويل الذاتي، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسب قابلية السداد} = \frac{\text{ديون مالية طويلة الأجل}}{\text{القدرة على التمويل الذاتي(CAF)}}$$

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"**، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص 103.

[2] محمد زرقون وآخرون، مرجع سابق، ص 218.

وتعبر القدرة على التمويل الذاتي(CAF) عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها بمجموع المصادر المالية الداخلية المتولدة من النشاط الأساسي لها ويتم حسابها من جدول حسابات النتائج، وتتم بطريقتين مختلفتين:

أ/ طريقة الجمع: CAF= نتيجة الدورة+ مصاريف محسوبة–إيرادات محسوبة

ب/ طريقة الطرح: CAF= الفائض الإجمالي للاستغلال+ إيرادات محصلة–مصاريف مسددة

جـ. نسب الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة حجم الديون إلى الأموال الخاصة ومن ثم تحديد درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بمصادر التمويل الداخلية[1]، وتعطى العلاقة كالآتي:

$$\text{نسب الاستقلالية المالية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

4. نسب الربحية: تهدف إلى تقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرار في النشاط بالاعتماد على حقوق الملكية، إجمالي الأصول، ربحية السهم، فتحقيق الربحية يعني التحسن في الأداء المالي، وهو ما يعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الإدارة [2] ونجد منها:

أ. **هامش الربح الإجمالي:** يعتبر مؤشرا لمدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكوّن تكلفة المبيعات أي تكلفة البضاعة المباعة، كما تعتبر مؤشرا عن المدى الذي يمكن أن تخفضه حصيلة المبيعات قبل أن يتحول الربح الإجمالي إلى قيمة سالبة، أي مدى تحكم المؤسسة في تكاليف نشاطها التجاري[3]، وتحسب كما يلي:

---

[1] رزقي محمد، **مطبوعة محكمة في مقياس التحليل المالي**، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة برج بوعريريج، ص_ص 38_39.

[2] قنون عبد الحق، قنون ريم، **تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية لأسهم الشركات الخدمية المدرجة في مؤشر 120 SBF الفرنسي خلال الفترة (2013–2017)**، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 2020/03، الجزائر، ص 496.

[3] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية "مدخل تحليلي معاصر"**، الطبعة الخامسة، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 97.

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{فائض اجمالي الاستغلال}}{\text{صافي رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

ب. هامش الربح التشغيلي: تعتبر هذه النسبة كمقياس لكفاءة التشغيل، حيث أنها توضح مدى الانخفاض المحتمل في سعر بيع الوحدة قبل ان تبدأ المؤسسة في تحمل الخسارة، ويلاحظ أنه إذا ظل مجمل الربح ثابت نسبيا في حين هامش الربح التشغيلي يتضاعف فهذا معناه أن مصاريف التشغيل ترتفع بدرجة غير متناسبة مع النشاط[1]، وتحسب كما يلي:

$$\text{هامش الربح التشغيلي} = \frac{\text{الدخل التشغيلي}}{\text{صافي رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

جـ. هامش الربح الصافي: يعبر عن مدى قدرة المؤسسة في التحكم والسيطرة على تكاليفها كونها تأخذ بعين الاعتبار جميع الإيرادات والنفقات حتى تلك المحققة من الأنشطة غير الاعتيادية[2]، ويقاس كما يلي:

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{صافي رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

5. نسب النشاط: وتعرف أيضا بنسب إدارة الموجودات حيث أنها تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية على مختلف أنواع الأصول كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لتحقيق أعلى ربح ممكن[3].

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص 79.

[2] قنون عبد الحق، قنون ريم، مرجع سابق، ص 497.

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن،2014، ص 317.

ثانيا– المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي

أجمعت مراجع الفكر المالي على أن المؤشرات الحديثة والتي تعتمد على التقييم الاقتصادي للمؤسسة قد استحوذت على اهتمام الإدارة المالية في السنوات الأخيرة، بحيث أنها لا تتجاهل تكلفة رأس المال، وكذا تؤكد على الطريقة المثلى لتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وبالتالي تعظيم ثروة الملاك، وهذا من خلال المقاييس الاقتصادية، المقاييس السوقية ونماذج منحنى القيمة، كما يلي:

1. المقاييس الاقتصادية

أ. **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):** يعتبر هذا المؤشر معيارا لقياس الأداء من خلال تحديد الأساليب التي تساهم في رفع قيمة المؤسسة أو القضاء عليها، بمعنى أنه مؤشر يقوم بقياس أداء المسيرين أمام المساهمين، حيث يعبر عن الهامش الناتج عن الفرق بين العائد الاقتصادي المحقق من طرف المؤسسة لفترة معينة وتكلفة الموارد التي استخدمتها[1]، والهدف من وراء هذا المقياس هو معرفة الربح الاقتصادي للمؤسسة أي قياس قدرة المؤسسة على خلق القيمة بحيث تكون النتيجة العملياتية بعد الضريبة أكبر من تكلفة الأموال المستخدمة مقاسة بالتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

إن استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة يُبين بوضوح أن تحقيق نتيجة صافية موجبة في نهاية السنة لا يعني بالضرورة بأن المؤسسة تخلق القيمة وذلك مالم يتحقق شرط القيمة الاقتصادية المضافة[2].

وتعطى العلاقة كالآتي:

الطريقة الأولى:

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = (معدل العائد على رأس المال المستثمر – معدل تكلفة راس المال) X رأس المال المستثمر

الطريقة الثانية:

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)= النتيجة العملياتية للسنة t بدون احتساب الفوائد X (1 – معدل الضريبة النظري على النتيجة العملياتية) – التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال X الأصل الاقتصادي للسنة t-1

[1] قنون عبد الحق، قنون ريم، مرجع سابق، ص 496.

[2] العمراوي زوبير، **مطبوعة محكمة في الإدارة المالية المعمقة**، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة برج بوعريريج، ص 135.

ب. مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار (CFROI): يعتبر من أهم المؤشرات لخلق القيمة، حيث يستخدم في تقييم المؤسسة ككل، أو اختيار وتقييم المشروع المراد تمويله، ويتم مقارنة هذا المؤشر مع تكلفة رأس المال، فإذا كان هذا المؤشر أكبر من تكلفة التمويل فهناك إنشاء للقيمة أما إذا كان العكس فهناك تدمير للقيمة[1]، ويمثل هذا المقياس معدل المردودية الداخلي المتوسط للاستثمارات الحالية للمؤسسة والذي يعادل بين مجموع التدفقات النقدية المحينة بعد التضخم وبين الأموال المستثمرة بعد التضخم[2]، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{عائد التدفق النقدي على الاستثمار (CFROI)} = \frac{\text{فائض التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{الأصل الاجمالي}}$$

2. المقاييس السوقية:

أ. **القيمة السوقية المضافة (MVA):** يعرف Ehabar القيمة السوقية المضافة: "بأنها الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس مال المستثمر بها من قبل الملاك و المقرضين"، كما يعرفها Stewart: "بأنها زيادة القيمة السوقية لرأس المال مقارنة بالقيمة الدفترية له، فإذا كانت موجبة فإن المؤسسة تمكنت من خلق ثروة للمستثمرين"، وبهذه الصورة التحليلية فان القيمة السوقية المضافة تعد معيارا فائقا وشاملا في قياس وخلق الثروة، كما أنها مقياس للفاعلية التشغيلية في المؤسسات، وبالتالي فإن معيار هذه القيمة لا يعكس فقط ثروة حملة الأسهم بل يعكس أيضا تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للمؤسسة[3]، وتحسب كما يلي:

القيمة السوقية المضافة (MVA)= (القيمة السوقية الإجمالية للشركة – رأس المال المستثمر).

ب. الخيارات الحقيقية: تتمثل في عملية إسقاط لنظرية الخيارات المالية على الأصول الاستثمارية الحقيقية بحيث تتحول الفرص الاستثمارية إلى خيارات يستطيع من خلالها المسيرون خلق القيمة، بحيث

[1] شنين عبد النور، محمد زرقون، مرجع سابق، ص245.

[2] العمراوي زوبير، مرجع سابق، ص 137.

[3] مليكاوي مولود، **مطبوعة مقدمة في مقياس الاستراتيجية المالية**، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة برج بوعريريج، ص 32.

تجعل المستثمر يتمتع برؤية ديناميكية وبمرونة استثمارية لا تتوفر في الحالة السابقة وذلك بفضل ورود معلومات إضافية، إذ ليس المطلوب منه قبول المشروع أو رفضه (خياران فقط) بل يستطيع أيضا تأجيله أو التخلي عنه وبالتالي يتم خلق القيمة من خلال الفرق بين فرصتي تأجيل المشروع أو القيام به في الحال وهي نوعان:

- **خيار شراء:** ويتمثل في خياري التأجيل وخيار التوسع، والتي تتحقق بإخراج للتدفقات النقدية.
- **خيار البيع:** ويشتمل على خياري خفض قيمة المشروع أو التخلي عنه وهي الخيارات التي تنطوي على تدفقات نقدية داخلة.

جـ. معدل توبين: هو معدل يقارن بين القيم السوقية للأموال المستثمرة من طرف المستثمرين الماليين (المساهمين ودائنين) والقيمة الدفترية للأموال المستثمرة والتي تحسب بتكلفة استبدال مجموع الأصول، يهدف هذا المعدل إلى قياس الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة، ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل توبين} = \frac{\text{القيمة السوقية للأسهم والديون المالية}}{\text{القيمة الدفترية للأموال المستثمرة}}$$

د. معدل ماريس: يعتمد معدل ماريس على نفس فكرة معدل توبين مع اختلاف بسيط حيث يعتمد على مقارنة القيمة السوقية للأسهم بقيمتها الدفترية ويتم حسابه كما يلي[1]:

$$\text{معدل ماريس} = \frac{\text{القيمة السوقية للأسهم}}{\text{القيمة الدفترية للأسهم}}$$

3. نماذج منحنى القيمة

أ. **نموذج شركاء التخطيط الاستراتيجي:** تم تطوير هذا المقياس في بداية الثمانينيات من طرف مكتب Strategic Planning Associates، يعتمد على المؤشرات المالية من أجل تقييم القيمة المتولدة عن القرارات الاستراتيجية للمؤسسة، من خلال هذا النموذج يتم قياس القيمة من خلال إيجاد الفرق بين

[1] زوبير العمراوي، مرجع سابق، ص ص 145-151.

المردودية المالية السابقة والقيمة المنتظرة المستقبلية من القرارات الاستراتيجية التي اتخذتها المؤسسة حيث يعتمد هذا النموذج على مؤشرين إثنين وهما:

- مؤشر القيمة السوقية على القيمة المحاسبية.
- رافعة القيمة: يسمح هذا المؤشر بقياس الأداء المالي للمؤسسة في السنوات السابقة.

ب. نموذج ماكينزي :حيث أنه يرتكز على قيمتين وهما:

- نسبة القيم السوقية إلى القيم الدفترية.
- نسبة الفارق بين القيمة الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة مقدرة باستخدام البيانات السابقة والقيمة الدفترية للأموال الخاصة.[1]

المطلب الثالـــث: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المطلب، سيتم تناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، حيث سنتعرض لمفهومها مركزين على أهم التعريفات المتداولة لها مع ذكر أهم خصائصها كما سنتطرق إلى دورها المحوري في تنشيط الاقتصاد وأهميتها.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يزال مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يلقى بعض الغموض حيث اختلف الباحثون والمختصون حول تعريف موحد لها ولخصائصها أيضا وذلك راجع إلى جملة من المعوقات نذكر أهمهـا[2]:

- اختلاف درجة النمو بين اقتصاديات الدول.
- تنوع النشاط الاقتصادي.
- تعدد المعايير المستخدمة في التعريف بحيث يتم الاعتماد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نوعان من المعايير وهي المعايير الكمية والنوعية.

[1] نفس المرجع، ص ص 152- 151.

[2] ياسر عبد الرحمان، **تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية جيجل**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير موارد بشرية، جامعة جيجل 2014، ص ص 64-65.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات الاقتصادية المختلفة وذلك باختلاف معايير التعريف المعتمدة، لهذا سنقدم مجموعة من التعاريف الخاصة ببعض الدول المتقدمة والنامية وكذا بعض المنظمات الدولية وذلك وفق ما يلي:

1.1. تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والدول النامية (UNIDO):

اعتمدت هذه اللجنة على معيار اليد العاملة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط بها ما بين 15 إلى 19 عاملا في حين أن المؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 إلى 99 عاملا والمؤسسة الكبيرة يعمل بها أكثر من 100 عامل [1].

2.1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

يعرف القانون الخاص بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية (the small business act/1953) بأنها مقاولة مستقلة يسهر على إدارتها أشخاصا ذاتيين ولا يكون لها مركز صدارة في القطاع الذي تشتغل به وتضم أقل من 500 عامل [2].

3.1. تعريف الصين:

تم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين وفق قانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال معايير مؤقتة (حسب الحجم) والذي صدر في عام 2003 ويحدد هذا القانون

---

[1] محمد عبد الحليم عمر، **التحويل عن طريق القنوات التحويلية غير الرسمية، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 02.

[2] الشريف بقة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والصعوبات**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، 2007، ص 45.

[3] رابح حميدة، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية**، ماجيستير، تخصص إدارة الأعمال، 2011، ص 45.

المبادئ التوجيهية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، وقد حلت هذه المبادئ محل المبادئ التوجيهية القديمة التي دخلت حيز التنفيذ عام 1988 والمعايير التكميلية لعام 1992، يمكن تلخيص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التشريع الصيني حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبالغ: بملايين يوان

حجم التصنيف	الصناعات	عدد العمال	مجموع الأصول	الإيرادات التجارية
مؤسسة صغيرة	صناعة	< 300 عامل	< 40	< 300
	بناء	< 600 عامل		
	تجار جملة	< 100 عامل		
	تجار تجزئة	< 100 عامل		< 10
	نقل	< 500 عامل		< 30
	خدمات بريدية	< 400 عامل		
	فندقة ومطاعم	< 400 عامل		
مؤسسة متوسطة	صناعة	2000-300	400-40	300- 30
	بناء	3000-600		
	تجار جملة	200-100		
	تجار تجزئة	500-100		150- 10
	نقل	3000-500		300-30
	خدمات بريدية	1000-400		
	فندقة ومطاعم	400-800		150 -30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التعريف السابق.

جاءت المبادئ التوجيهية لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبنية أساسا على دفتر الإيرادات السنوية ومجموع الأصول الكلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتطلب المبادئ التوجيهية الخاصة بالقطاعات الصناعية المذكورة في الجدول السابق من المؤسسات الصغيرة أن توظف 600 عامل كأقصى حد مع تحقيق إيرادات سنوية لا تتجاوز 40 مليون يوان كحد أقصى، كما يجب ألا

تتجاوز الأموال الكلية لهذه المؤسسات 40 مليون يوان، كما تعتبر المؤسسة بأنها مؤسسة متوسطة كل مؤسسة توظف 3000 عامل كحد أدنى ولا يتخطى إيرادها السنوي ومجموع أصولها الكلية 300 و400 مليون يوان على الترتيب[1].

4.1. تعريف الإتحاد الأوروبي

اعتمد الإتحاد الأوروبي توصية جديدة لمراعاة التطورات الاقتصادية منذ عام 1996، ودخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 2005 وطبقت على جميع البرامج والسياسات والتدابير التي ينفذها الإتحاد الأوروبي لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للدول الأعضاء الحرية في تقرير ما إذا كان سيتم تطبيق التعريف أم لا، لكن المفوضية وبنك الاستثمار الأوروبي وصندوق الاستثمار الأوروبي يعملون على تطبيقه على أوسع نطاق ممكن[2]. ويمكن توضيح التعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تعريف الم ص م حسب توصية الاتحاد الاوروبي لسنة 2003.

تصنيف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	أو إجمالي الميزانية السنوية
متوسطة	أقل من 250	أقل من أو يساوي 50 مليون أورو	أو أقل من أو يساوي 43 مليون أورو
صغيرة	أقل من 50	أقل من أو يساوي 10 مليون أورو	أو أقل من أو يساوي 10 مليون أورو
مصغرة	أقل من 10	أقل من أو يساوي 2 مليون أورو	أو أقل من أو يساوي 02 مليون أورو

Source : https://dvive.gool.com/file européenne, la nouvelle définition de PME, guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, 2006, p. 14.

[1] المرجع نفسه، ص 11.

[2] https://dvive.gool.com/file/d/1nsotz4jxsdyfj6akwg/AOnK/Kssb/wu/view, commission européenne, la nouvelle définition des PME, guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, 2006, p. 06.

5.1. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 17/02 المؤرخ في 2017/01/10، والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينص على ما يلي: " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة مليار دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وهي تحترم معايير الاستقلالية[1] " يمكن تلخيص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. المبالغ بملايين الدينار الجزائري.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40	لا يتجاوز 20	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400	لا يتجاوز 200	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 إلى 4000	من 200 إلى	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المواد 08– 09– 10 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 الصادرة بتاريخ 11/01/2017 ص 06

تجدر الإشارة بأن المشرع الجزائري قد اعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكافة البلدان الأعضاء حيث صادقت الجزائر سنة 2000 على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يرتكز هذا التعريف على ثلاثة معايير وهـي: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الحصيلة السنوية بالإضافة إلى معيار الاستقلالية.

[1] المادة 05 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر معظم المختصين في الم ص و م على أن هذا النوع من المؤسسات متميز، أي بمعنى أنها تنفرد بمجموعة من الخصائص التي تجعلها متميزة عن غيرها من المؤسسات ومن أهم المجالات التي تميز الم ص و م ما يلي[1]:

أولا- مجال الإدارة

1. الجمع بين الملكية والإدارة

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن معظمها لا يحتاج لرأسمال كبير لإنشائها وبالتالي يكون ذلك حافزا لمن لديهم الرغبة في إقامة مثل هذه المؤسسات وتملكهم لها سواء كانوا عائلة واحدة أو أقارب أو أصدقاء أو شخص واحد، عادة ما يكون هؤلاء الملاك هم المسؤولون المباشرون على إدارة هذه المؤسسات بحيث يتخذون جميع القرارات الهامة المتعلقة بها[2].

2. مرونة الإدارة

يقوم بإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شخص واحد أو الذي عادة ما يكون المالك أو مجموعة من الأشخاص، مما يكسبها مرونة وسرعة في اتخاذ القرارات لذلك يطلق على هذه الإدارة اسم "الإدارة الفورية " أو "الإدارة الشخصية والجوارية"، وهذا بسبب اعتماد مديري هذه المؤسسات على طرق إدارية بطيئة وغير معقدة وتواجدهم الدائم بالمؤسسة وقيامهم بكافة الأمور الإدارية واتخاذهم لجميع القرارات المرتبطة بها وارتفاع مستوى العلاقات الشخصية التي تربطهم بالعاملين[3].

---

[1] Ang J. S., (1991), « **Small Busniss uniquess and the theory of management** », Journal of Small Business Finance, ISSN 1057-2287, JAI Press, Greenwich, CT, Vol. 1, Iss. 1, p. 2.

[2] بلقاسم زياري، هواري بالحسين، **أثر اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائر، سطيف، 13-14 نوفمبر، ص 255.

[3] Filon L-J., 2007, **Management des PME: de la création à la croissance**, Edition Pearson Education, P.132.

يغلب التوجه الإنساني إلى الإدارة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطابع غير الرسمي وذلك فيما يخص العلاقات التي تربط مالك المؤسسة والعاملين بالإدارة، وذلك لقلة العاملين بها ولطريقة اختيارهم والتي غالبا ما يقوم على اعتبارات شخصية إذ تربط المؤسسة والعاملين بها علاقات أسرية ولصغر حجم المؤسسة والتقارب المكاني وبساطة الهيكل التنظيمي يؤدي كل هذا إلى التعاون فيما بين الإدارة والعاملين فيها خلال ممارسة الأنشطة المختلفة حيث تسود بينهم الصداقات الحميمية وروح العائلة وقيمها المختلفة.

3. بساطة الهيكل التنظيمي

على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتسم بالنمط البيروقراطي والذي يتطلب مستويات تنظيم متعددة، تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتوجه البيروقراطي المحدود إذ أن صغر حجم هذه المؤسسات يقلل من المستويات الإدارية ويسمح للعاملين المتواجدين في قاعدة التنظيم الاقتراب من مراكز القرارات وبالتالي إمكانية المشاركة في عملية اتخاذ القرارات وفي تحديد أهداف المؤسسة[1].

ثانيا- مجال المهارات ووظائف المديرين

تتصف مهارات مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعمومية والشمولية ويعود السبب لذلك إلى تعدد المهام التي يقومون بها، فهم يمارسون عامة الوظائف التي يقوم بها الرئيس المدير العام لأي مؤسسة كبيرة ويقومون بالأنشطة المتعلقة بمؤسساتهم كأي عامل متخصص[2].

ثالثا- مجال اتخاذ القرارات

1. مركزية اتخاذ القرارات

إن أهم خاصية تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي سمة المركزية في اتخاذ القرارات التي تتركز في غالب الأحيان في شخص مالكها، ويعود اتباع هذه المؤسسات لمبدأ المركزية عند ممارستها لأنشطتها هو سريان الجمع ما بين الملكية والإدارة[3].

---

[1] قويدر عياش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية المالية الجديدة**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل، 2002، ص 04.

[2] Richard Baldwin et Beatrice wider di Mauro (march 2020), **economies in the time of covid-19**, London, center for economic policy, P. 36.

[2] عمار جميعي، **استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011، ص 42.

2. المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات

يمنح مبدأ المركزية في اتخاذ القرارات للم ص م المرونة والقدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة وتبني سياسات جديدة وهذا سبب عدم وجود لوائح محددة تحكم عملية اتخاذ القرارات، إذ أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المؤسسة وتقديره للمواقف على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتعدد فيها المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرارات ورسمية العلاقات الوظيفية وتدرجها في تسلسلها في خطوط مرسومة ومعروفة مما يجعل عملية اتخاذ القرارات الإدارية تأخذ وقتا أطول نسبيا[1].

3. النمط الإداري

إن السمة المركزية في اتخاذ القرارات لا تقف عائقا أمام مشاركة العاملين في عمليه اتخاذ القرارات، إذ أن النمط الإداري السائد في المؤسسات ص وم غالبا ما يكون محصورا بين نمط الأوتوقراطي والنمط المشارك بحيث طغى في السابق النمط الأوتوقراطي أما الآن فتميل هذه المؤسسات أكثر إلى استشارة وإشراك العاملين في عملية اتخاذ القرارات وتفويضها إليهم [2].

4. تفويض القرارات

إن عملية تفويض القرارات من طرف المسير–المالك مرتبطة بنحو حجم المؤسسة، مما يحقق السرعة وتجاوز الروتين ما ينعكس إيجابيا على استثمار الفرص وحل المشكلات بسرعة [3].

رابعا– في مجال العمل والتمويل والتسويق

1. مجال العمـــل

تتميز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاجية بسيطة جدا، ويتماشى هذا النمط من الإنتاج مع طبيعة ظروف معظم الدول النامية التي تتميز بوفرة اليد العاملة وتوافق مؤهلاتها وندرة رأس المال.

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، عمان دار الصفاء للنشر والتوزيع 2002، ص 27.

[2] عمار جميعي، **نفس المرجع**، ص 42.

[3] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، أشرف مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2007، ص 90.

2. مجال التمويل

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويلها بالدرجة الأولى على الأموال الخاصة، أي على المدخرات الشخصية لأصحابها أو على إجمالي مدخرات العائلة بإضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة في حالة الحاجة لذلك [1].

3. مجال التسويق

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحلية النشاط وبمحدودية الأسواق التي تتعامل معها، مما يسمح لمديرها بمعرفة كل عملائهم وبناء علاقات شخصية معهم ويمكن هذا من معرفة وتحليل احتياجاتهم ورغباتهم ودراسة اتجاهات تطورها باستمرار، وبالتالي معرفة الاستجابة لأي تغيير يحدث فيها، كما يمكنهم من تقديم خدمات متميزة تحمل الطابع الشخصي لعملائها مما يؤدي إلى زيادة رضا العميل وبالتالي الحصول على وفائه وتحقيق هدف البقاء والاستمرار[2]. ولقد عرف Lorrain مدير مؤسسة صغيرة ومتوسطة بأنه ذلك الشخص الذي يقوم بكل العالم والأنشطة الخاصة بالمؤسسة فهو المسير الإداري والمنفذ[3].

من هذا التعريف يتبين أن وظائف مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن وظائف مدير المؤسسات الكبيرة، فالأول يتميز بقدرته على القيام بمهام عديدة في نفس اليوم كالبحث عن عملاء جدد،

---

[1] ماهر الحسين المحروق، إيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها**، عمان، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2006، ص 5.

[2] Gueguen, G. et Pellegrin-Boucher, E. (2008), **Echec d'un rapprochement entre PME et relations interpersonnelles**, **in Les relations inter organisationnelles des PME,** sous la direction de K. Gundolf et A. Jaouen, Hermes Publising, Lavoisier, P. 111

[3] اخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2004، ص 57.

التفاوض مع الموردين والبنوك، عقد الاجتماعات. الخ، مما يكسب هذا النوع من المؤسسات خاصية التداخل الوظيفي[1].

جدول رقم (05): صفات ومهارات مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	الصفات	المهارات
مؤسسة مصغرة	الرتب	متعددة
	ريادي	مهارات ريادية
	عامل ماهر	القدرة على العمل في مجال
	مسير	مهارات التسيير مثل البيع والإيصال
مؤسسة صغيرة	خبرة عامة في مجال النشاط	القدرة على العمل في مجال
	رجل أعمال	مهارات في مجال الأعمال مثل
	مدير	مهارات إدارية مثل إصدار الأوامر
مؤسسة متوسطة	قائد	القدرة على التصور التوجه السريع
	إستراتيجي	مهارات إستراتيجية مثل الإدارة

Source : Filon L-J., Op.Cit. p.13.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأهم محركات التنمية وإحدى أدوات الدعم الرئيسية لتطوير الاقتصاد ومما تتميز به من مرونة وقدرة على التأقلم في محيط اقتصادي عالمي سريع الحركة. تدل الإحصائيات الواردة

من أغلب دول العالم بأن الم ص وم هي الغالبة في اقتصاديات كل البلدان وتعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل هذه المؤسسات نسبة 99.6% من مجموع

[1] OCDE, « **Perspectives de l'OCDE sur PME** », Paris, 2000, P. 10.

المؤسسات وبلغت نسبتها في ألمانيا 90%، وفي كامل أوروبا ارتفعت نسبتها لتصل إلى 99.8 % [1] ومع تزايد الاهتمام العالمي بالمشاريع الصغيرة، ظهرت فوائد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الحيوي في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية نقوم في هذا الجزء بذكرها كالتالي:

1. خلق مناصب عمل

تساهم الم ص و م في توفير مناصب شغل والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، فحسب منظمه التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل اثنان على ثلاثة من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من إسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وإيرلندا[2].

2. الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار

يتم ذلك من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج، مما يجعل الم ص وم أحد مجالات المدخرات والاستثمار المباشرة من طرف الأشخاص الراغبين في ذلك[3].

3. تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية

---

[1] هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنطقة العربية للتنمية الإدارية**، ط 1، جامعة الدول العربية، مصر، 2004، ص 16.

[2] سعود وسيلة، **حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، ميلة، 2016، ص 70.

[3] شتوان قادة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 31.

تتسم الم ص وم بالمرونة في التأسيس ومزاولة النشاط مما يجعلها منتشرة بين مختلف المناطق والأقاليم الأمر الذي يساهم في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية ويؤسس لخلق مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية والريفية ويسمح بإعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة الى المدن الكبرى ، وقد فرضت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نفسها عدديا، حيث سجلت في بداية سنة 2009، أكثر من 750 ألف مؤسسة موزعة بين القطاع العام والخاص وقد استمر أعداد هذه المؤسسات تتطور باستمرار، يبين الجدول رقم (06) تطورها خلال (2016 ، 2019) [1]:

جدول رقم (06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر للفترة 2016-2019.

البيان	2016	2017	2018	2019
المؤسسات الخاصة				
اشخاص معنوية	575906	609344	643493	671267
أشخاص طبيعية	221083	222570	237457	247275
أشخاص حرفية	239242	242322	260652	274574
مؤسسات عمومية	390	267	291	243
المجموع	1022621	1074503	1141863	1193339

source_: bulletin d'information statistique de la PME donnes de l'année 2019, N° 36, Édition Avril, 2020, p. 16.

كما تؤدي الم ص و م دورا هام في التنمية الصناعية لأنها تعتبر خطوة مهمة في طريقة التصنيع ومصدر مهما لاستغلال الموارد المتاحة [2]، ويمكن عرض توزيع هذه المؤسسات حسب القطاع الصناعي الجزائري من 2017 إلى 2019 حسب الجدول التالي:

جدول رقم (07): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الصناعية لسنة 2017-2019.

فروع النشاط	2017	2018	2019

[1] Ulrich H, **L'évaluation et le financement des start-up internet**, revue économique, vol. 52, Octobre 2001, P. 307.

[1] صالحي سلمى، **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر** –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدع وتمويل المقاولاتية–، مجلة الاقتصاد والتجارة، المجلد 5، العدد 1، جوان 2021، ص 283.

	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية
الفلاحة والصيد البحري	6599	88	7068	100	7387	94
المحروقات الطاقة والمناجم	2887	3	2981	4	30644	2
البناء والأشغال العمومية	179303	23	185121	16	190155	15
الصناعات التحويلية	94930	80	99865	73	103621	72
الخدمات	548195	73	585915	68	614315	60
الحرف اليدوية والصناعات	242322	-	260652	-	274554	-
المجموع الم ص و م	1074236	267	1141602	261	1193096	243

Source : Ministère de l'industrie et des mine, direction générale de la ville stratégique, des études et des systèmes d'information bulletin d'information statistique de PME N 33-36, Édition 2018, 2019,2020, P. 09.

تتواجد الم ص و م في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني، إلا أن أغلبها يتمركز في قطاع الخدمات ثم قطاع البناء والأشغال العمومية وفي الأخير قطاع المحروقات والطاقة والمناجد والخدمات المتصلة، ومن أهم أهداف الم ص و م تحقيق التنمية الجهوية والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي أداة فعالة لحل الكثير من المشاكل سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل في جهات الوطن.

4. المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي

تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات التي لا تنتجها المؤسسات الكبيرة [1]أي تعتبر مؤسسات مغذية لهذه الأخيرة، إضافة إلى أنها قد تلعب دور المنافس للمؤسسات الكبيرة في العديد من المجالات، وهي تظهر بعدة أشكال وذلك من خلال تحسين المنتوج ونوعية الخدمة، الأسعار ... الخ، وتعتبر المنافسة من أحد العوامل الأساسية في تشجيع الابداع والأفكار الجديدة والخبرات.[1]

5. المساهمة في زيادة الصادرات

[1] محمودي سميرة، **واقع وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 204.

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانيات كبيرة لزيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة، وتقليل العجز في ميزان المدفوعات أو حتى إحداث فائض فيه وذلك من خلال تصدير منتجاتها للأسواق الأجنبية[1]، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال قدرتها الاستفادة من الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، تعمل على كوين قاعدة صلبة في السوق المحلي كمرحلة أولى، وإنتاج المكونات الأساسية للسلع التي تعرض للتصدير كمرحلة ثانية، فمثلا بلغ معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول الأسيوية ما يفوق 60% في الصين سنة 2000، أما بالنسبة لألمانيا فتصل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية[2].

6. دعم الاستهلاك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تغطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية وانخفاض نصيب الأفراد في الدخل القومي، كما أن الانخفاض النسبي في أجور العاملين بالمؤسسة الصغيرة يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي، نسبة لتوجيه كل أو معظم دخلهم نحو الاستهلاك وبصفه خاصة (نحو السلع المحلية الأكثر تداولا واستهلاكا)[3].

7. تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات

تشير نتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها التي حققتها المؤسسات الكبرى كما أن هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترات زمنية أقل[4]. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنحو 20% من مجال الابتكارات في الولايات المتحدة وتطرح هذه

[1] سعود وسيلة، مرجع سابق، ص 73.

[2] صيد عبد الرحمان، **أثر الابداع التكنولوجي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة برودياك، (مطاحن الزهرة للفترة 2009-2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد الباحث للتكوين والدراسات العليا بالجزائر، معهد الباحث للتكوين والدراسات العليا، الجزائر، 2016، ص 38.

[3] سعود وسيلة، مرجع سابق، ص 70.

[4] اخلف عثمان، مرجع سابق، ص 56.

الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات في المؤسسات الكبيرة[1].

8. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الناتج المحلي

يُقصد بالناتج الوطني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة. تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في زيادة الناتج المحلي حيث تشير الاحصائيات إلى وجود إلى ما يفوق عشرون مليون مؤسسة في الاتحاد الاوروبي في سنة 2010، تمثل منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يساوي 99.8% من العدد الإجمالي لها، فهي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي بأكثر من 55%. [2]

ثانيا– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة البطالة

تعتبر البطالة في الجزائر من أهم المشاكل الاجتماعية التي تسعى السلطات العمومية في الجزائر إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي، حيث شهد معدل البطالة استقرارا في حدود 22 % على طيلة الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1990 بحسب الاحصاءات الرسمية، وارتفع المعدل في أربع سنوات الأولى في تسعينيات القرن الماضي إلى حدود 25 %، وازدادت حدته بعد تعديل البرنامج الهيكلي أما بعد زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تعدادها، فقد شهد معدل البطالة انخفاضا ملحوظا، أين سجل في الثلاثي الأخير من سنة 2007 نسبة 13.8 % ، و بعد سنة 2008 استقر مجددا عند حدود 12 %[3].

---

[1] بلبدلي عبد الله، **تقييم مستجدات تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 289.

[2] العيد عماد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوشي اقتصادية**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، ص 178

[3] Prévost TP, **le développement local, contexte et définition, cahier de recherche IREC, 01803**, institut de recherche et d'enseignement pour les corporatives de l'Université de Sherbrooke, canada, 2003, P07.

نتيجة لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وزيادة عملية الإنشاء واستقرار عمليات الشطب، تطورت مساهمة هذا القطاع في امتصاص البطالة، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والصناعات التقليدية والجدول التالي يبين ذلك[1] :

شكل رقم (02): تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007 – 2019

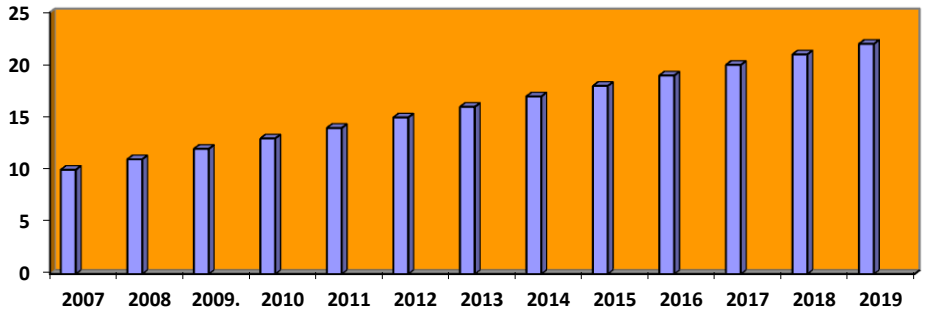

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Direction Générale de la ville stratégique, des études et des systèmes d'information, bulletin d'information statistique de PME, N° 33-36, Édition 2007-2018, P. 8.

يتبين لنا من خلال الشكل السابق تزايد عدد مناصب الشغل من سنة إلى أخرى مع تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ومدى مرونة هذا النوع من المؤسسات في استيعاب الطاقات البشرية من جهة أخرى، ففي سنة 2007 كان عدد العمال453 061 عامل وفي سنة 2018 بلغ عدد مناصب الشغل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة 264 724 2 منصبا بزيادة تصل إلى 281 662 1 منصبا، من 2007 الى سنة 2018، وقد وصل عدد العمال 2019 إلى 565 88 2 عاملا بزيادة قدرها 871 613 1 عاملا[2].

2. مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

[1]Janssen F, **L'influence de l'entreprenariat du dirigeant de son entreprise sur l'endettement des** PME sur leur relation avec les banques, institut de recherche sur les PME, N 98, 1998, P6.

[2] Ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la ville stratégique, **des études et des systèmes d'information bulletin d'information statistique de PME** N 33-36, Édition 2007_2018, P8

على غرار دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، فإنها تؤدي دورا أساسيا في خلق القيمة المضافة، يضاهي دورها في الدول المتقدمة وذلك من أجل ديمومة وظائفها من جهة، والنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى[1]، وقد تطورت مساهمة هذه المؤسسات في القيمة المضافة كما يلي:

جدول رقم (08): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: (الوحدة مليار دينار جزائري)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مساهمة الم ص وم	893.24	1187.93	1313.36	1414.65	1291.14	1362.21
مساهمة الم ص وم	6741.19	7338.65	7924.51	8529.27	8815.62	9524.41
المجموع	7634.43	8526.58	9237.87	9943.92	10106.8	10886.62

Source : Ministère de l'industrie et des mine, Direction générale de la ville stratégique, des études et des systèmes d'information, bulletin d'information statistique de PME, N° 336, Édition 2020, P. 28.

لقد عرفت مساهمة الم ص وم ارتفاعا مستمرا في خلق القيمة المضافة، حيث انتقلت من 7634.43 مليار دينار سنة 2013 إلى 8526.58 مليار دينار سنة 2014 ، كما بلغت مساهمة القطاع الخاص في هذه المؤسسات 88.30% سنة 2013 بقيمة 6741.19 مليار دينار، وقد بلغت مساهمة الم ص و م في القيمة المضافة سنة 2018 حوالي 10886.62 مليار دينار ، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص وحده 87.49 %، وهو ما يؤكد لنا الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاجتماعية من خلال امتصاص البطالة والمساهمة في حل المشاكل الاجتماعية للأفراد بإضافة إلى التنمية الاقتصادية .[2]

الفرع الرابع: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] اخلف عثمان، **نفس المرجع**، ص 57.

[2] Ministère de l'industrie et des mines, Op. Cit, P. 28.

إن التعرف على المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمرا ضروريا، حتى يتم رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويرها وتنميتها لتمكينها من لعب الدور التنموي المنوط. تتأثر الم ص و م بالمعوقات التي تواجهها مما يعيق نموها وتطورها وارتقائها. من أبرز وأهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع نذكر ما يلي:

أولا- مشكل التمويل والائتمان

تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، مثل الحصول على القروض من البنوك التجارية خاصة في البلدان النامية، فقد بينت دراسات عديدة أن مبررات عدم قبول البنوك تمويل هذه المؤسسات سواء عند إنشائها أو توسيعها مهي كالتالي [1] :

- صغر حجم المؤسسة وحداثتها ومستوى مخاطرتها.
- افتقاد الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى.
- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية لهذه المؤسسات في المعاملات البنكية.
- ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها للبنوك للحصول على تمويل.
- عدم وجود مفصل بين الذمة المالية الخاصة بالفرد صاحب المشروع ومؤسسته.

بالمقابل، نجد أصحاب هذه المؤسسات أيضا كثيرا ما يتجنبون التعامل مع هذه البنوك نظرا لـ:

- ارتفاع تكلفة التمويل وتدخل البنك في الإدارة.
- نسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح.
- عدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات البنوك من الضمانات[2].

ثانيا- المشاكل التنظيمية والإدارية

تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من عدة معوقات ومشاكل على مستوى الإدارة حيث تفتقر هذه المؤسسات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كأعمال المحاسبة والتسويق

[1] أمين كعواش، **تقيم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي**، مذكرة مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014، ص 52.

[2] نفس المرجع، ص 53.

والأمور الفنية وغيرها[1] بالإضافة لتجنب أصحاب المؤسسات الاستعانة بالمتخصصين في النواحي التقنية والإدارية لعدم قدرتهم على سداد مستحقاتهم أو لعدم تقدير لأهمية هذه الاستشارات أو لحرصه على الاحتفاظ بأسرار العمل.[2]

ثالثا– المعوقات التشريعية (القانونية)

تتمثل المعوقات التشريعية أو القانونية في عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدد تعريف خاصا بها، وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل والتراخيص [3]، بالإضافة إلى التعقيد في إجراءات إنشاء وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الجمركية والضريبة وغير ذلك)[4].

رابعا– المنافسة

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمشكلة المنافسة بين بعضها البعض نتيجة للزيادة العددية لهذه المؤسسات التي دخلت مجال الأعمال حديثا وكذلك المنافسة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة وغيرها من المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية وبين المؤسسات الأجنبية من جهة ثالثه، التي غالبا ما يفضلها المستهلك على المنتوج الوطني لذهنيات سابقة مما يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقف في وجه المنتوج الأجنبي.

خامسا– كفاءة اليد العاملة

ويتمثل في عدم بقاء العمالة المدربة والمؤهلة وهروبها للمؤسسات الكبيرة مما يؤثر سلبا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تدهور المستوى المهني والفني للعاملين وضعت توجه نحو التحديث وتجديد البارات والمهارات كما نجد مشكل تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات الصغيرة

---

[1] أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي، **أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها**، مجلة جامعة الأقصى (سلسة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، غزة – فلسطين – العدد الثاني، جوان 2015 ص 145.

[2] غردايت حسام وآخرون، **آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 6-7-ديسمبر 2017، ص 05.

[3] أمين كعواش، مرجع سابق، ص 55.

[4] أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي، مرجع سابق، ص 146.

والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة بحث عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل مما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عامله أقل كفاءة ومهارة[1].

سادسا- مشكل العقار الصناعي

غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم والمباني اللازمة لإنشاء مؤسسته، ففي كثير من الأحيان، تغيب إقامة مناطق صناعية التي تلائم احتياجات صغار المستثمرين ومن ثم فإن العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية اللازمة يقع على عاتق المستثمر نفسه، مما يتطلب منه تجميد جزء من رأس ماله، لإيجاد المكان المناسب وتجهيزه بطرق خاصة وأحيانا بطرق غير رسمية، فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا أو باهظة الأمر الذي يتسبب في تعسرهم ماليا أو استدانتهم.[2] هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى التي ترتبط بعدم توفر البنية التحتية والمرافق الأساسية لذا يبقى مشكل العقار الصناعي عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية[3].

[1] سعود وسيلة، مرجع سابق، ص ص، 75-76.

[2] عبد الرحمن يسرى أحمد، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل كل تمويلها**، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 1995، ص 33.

[3] رابح حميدة، **مرجع سابق**، ص 52.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ما توصل إليه بعض الباحثين السابقين في مجال دراستنا فقد تم تقسيمه إلى مطلبين حيث يتمحور المطلب الأول حول الدراسات باللغة العربية أما المطلب الثاني نتطرق فيه إلى الدراسات باللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

من خلال هذا المطلب يتم التطرق إلى الدراسات التي سبقت دراستنا باللغة العربية والتي تناولت موضوع أثر جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي سنستعرضها فيما يلي:

- **الدراسة الأولى:** دراسة سيد اعمر زهرة، بلعمار أسماء بعنوان:

قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر – الآثار والإجراءات–، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على الجزائر، كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية وكذا الإجراءات الاحترازية للحكومة الجزائرية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس، حيث تمثلت إشكالية البحث في معرفة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر وما هي الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للحد من انعكاسات هذه الجائحة.

في هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في العالم مع التركيز على الاقتصاد الجزائري والمنهج التحليلي لتحليل المؤشرات المستخرجة من التقارير الدولية والوزارات الجزائرية لتغطية جوانب الموضوع، فتم التوصل إلى النتائج التالية: أسفرت جائحة كورونا عن آثار سلبية تسببت في توقف وتراجع معظم الأنشطة الاقتصادية، ارتفاع عجز الميزانية وارتفاع معدل البطالة مع انخفاض مستويات الدخل الوطني، كذلك شملت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بتقديم الدعم المالي من أجل مجابهة آثار جائحة كورونا.

- **<u>الدراسة الثانية:</u>** دراسة بوقجان وسام، واضح فواز تحت عنوان:

جائحة كورونا وتداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2021.

حيث قامت هذه الدراسة باستعراض تداعيات جائحة كوفيد-19على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة بعد تحولها من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية، فقد تمحورت الاشكالية حول تداعيات جائحة كوفيد-19 على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2020.

من أجل دراسة الموضوع والوصول إلى الأهداف البحثية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل النصوص ووصف المعطيات والاستشهاد بالبيانات في عرض بعض مفاهيم الدراسة وتحليل تطورها، وتقييم وتحليل تداعيات أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على أداء ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فتم التوصل إلى النتائج التالية: تأثرت كثيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذه الأزمة الصحية سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد، مما انعكس سلبا على مواردها المالية وعلى التسيير العادي لنشاطها.

- **<u>الدراسة الثالثة:</u>** دراسة بولعراس صلاح الدين بعنوان:

الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين -الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، جامعة سطيف، الجزائر، 2020.

هدفت الدراسة إلى استعراض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي مع تسليط الضوء على حالة الجزائر، وكذلك التعرف على أهمية السياسات الاقتصادية في مجابهة الأزمات بالإشارة إلى حالة الجزائر، حيث تمثلت إشكالية الدراسة في مدى استجابة الاقتصاد الجزائري لتداعيات جائحة كورونا العالمية، وما هي إمكانياته في مواكبة مرحلة ما بعد الجائحة.

من أجل دراسة الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد على التقارير الصادرة عن الهيئات المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة،

بالإضافة إلى المعلومات الصادرة عن الجهات الحكومية في مواقعها الإلكترونية الرسمية، كما خلصت الدراسة إلى أن استجابة الحكومات كانت سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، مستخدمة في ذلك أدوات السياستين المالية والنقدية المتاحة مما ساعدها في تقليل آثار الأزمة والرفع من إمكانية تعافي اقتصاداتها بعد الأزمة، وكذلك تثمين السياسة الاقتصادية للجزائر في استجاباتها لتداعيات الجائحة، كما تم اقتراح مجموعة الحلول لتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على تجاوز آثار هذه الأزمة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

يتضمن هذا المطلب عرضا للبحوث والدراسات السابقة الأجنبية التي اهتمت بالمتغيرات التي لها صلة بموضوع دراستنا.

- **الدراسة الأولى: دراسة لراضية آيت سعيد، تحت عنوان:**

L'impact du Covid_19 sur les petites et moyennes entreprises (PME) en Algérie.

هدفت الدراسة إلى كيفية التعامل مع جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على اقتصاد البلدان المغاربية (الجزائر وتونس والمغرب) بشكل عام، وحالة الجزائر بطريقة خاصة، حيث تمثلت إشكالية الدراسة في: ماهي أثار الكوفيد_19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، أجريت دراسة استقصائية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2020 على 103 شركات صغيرة ومتوسطة من قطاعات مختلفة من النشاط، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية: جائحة كوفيد-19 هي أزمة صحية أدت إلى تدهور اقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي، خاصة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تضررا من جائحة فيروس كورونا مع تدهور مبيعاتها وانعدام الرؤية، وخاصة فيما يتعلق باستئناف أنشطتها.

- **الدراسة الثانية:** دراسة لفاطمة الزهراء بوتافروت، سعيد مداربي المعنونة بـ:

The impact of covid_19 on Moroccan small and medium-sized companies.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات المغربية الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي للمغرب، وعلى هذا الأساس تم وضع الإشكالية التالية: ما هو تأثير هذه الأزمة الصحية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي احتياجات هذه المؤسسات للخروج من هذه الأزمة بالحد الأدنى من الضرر وضمان متانتها؟

ولهذا الغرض تم استخدام المنهج الإحصائي من خلال دراسة تجريبية عن الأثر الاقتصادي المباشر لفيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مستوى نشاطها، والحفاظ على فرص العمل، وتم العمل على عينة من 54 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تمت مقابلتها، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية: أثرت جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل شديد حيث أن معظم المؤسسات تعاني من المشاكل المالية، كذلك جعلتها الجائحة تواجه قيودا اقتصادية أدت الى إعاقة نشاطاتها.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالجانب النظري من خلال التطرق إلى تأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تناولنا في المطلب الأول ماهية جائحة كورونا من خلال مفهوم وتطور وضعية جائحة كورونا، مفهوم وتطور وضعية جائحة كورونا، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكذلك إجراءات وتدابير الوقاية من جائحة كورونا، كما تطرقنا في المطلب الثاني إلى عموميات حول الأداء المالي وهذا من خلال تعريف الأداء المالي، أهمية وأهداف الأداء المالي، ومعرفة العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي.

أيضا تطرقنا بشكل مفصل لمؤشرات الأداء المالي والتي قمنا بتقسيمها إلى مؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة، كما استعرضنا في المطلب الثالث ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمعرفة الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها، التطرق إلى أهميتها، وأيضا المشاكل والصعوبات التي تواجهها، وأخيرا عرضنا أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة حيث أشرنا الى كل من الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسات باللغة الأجنبية.

الفصل الثاني

تأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

-دراسة حالة عينة من المؤسسات في ولاية برج بوعريريج-

تمهيد

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى مجموعة المفاهيم المتعلقة بتأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وركزنا على الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية، سنقوم في هدا الفصل بإسقاط الجانب النظري لكل من جائحة كورونا والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإجراء دراسة تطبيقية على عينة تتكون من أربع مؤسسات اقتصادية صغيرة ومتوسطة في ولاية برج بوعريريج وذلك بالاعتماد على قوائمها المالية خلال السنوات الأربعة 2018، 2019، 2020، 2021 على التوالي.

من أجل انجاز الجانب التطبيقي للمذكرة، قمنا باستعراض كل من الطريقة المستخدمة في الدراسة القياسية أي نموذج الدراسة، وكذا العينة المختارة، كما سنتطرق الى الأدوات المستخدمة والتي تتمثل في منهجية الدراسة، والأسلوب المستخدم فيها.

بعد ذلك سنقوم باستعراض ومناقشة النتائج مع الدراسات السابقة، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى مبحثين اثنين:

- **المبحث الأول** :الطريقة المعتمدة والأدوات المستخدمة.
- **المبحث الثاني** :عرض ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة المعتمدة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الطريقة المعتمدة في الدراسة الميدانية لعينة الدراسة والمتكونة من مجموعة مؤسسات اقتصادية صغيرة ومتوسطة بولاية برج بوعريريج، وكذا تبيان الأدوات المستخدمة، وهذا من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة موضوع البحث.

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة لإنجاز الدراسة

سنسعى في هذا المطلب إلى تبيان مجتمع الدراسة واختيار العينة، وكذا التعرف على متغيرات الدراسة وطريقة جمعها.

الفرع الأول: عرض مجتمع الدراسة واختيار العينة

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحديدا في ولاية برج بوعريريج، وتتمثل عينة البحث في أربع مؤسسات متواجدة بولاية برج بوعريريج، ولقبول العينة يجب ان تتوفر الشروط التالية:

- مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- عدد العمال من 1 إلى 250 عامل.
- تمتلك على الأقل خمسة سنوات من التأسيس.

يبين الجدول التالي عينة المؤسسات التي تم اختيارها من ولاية برج بوعريريج وذلك من أجل القيام بالدراسة التطبيقية.

الجدول رقم (9): خصائص عينة الدراسة.

اسم المؤسسة	نشاط المؤسسة
مؤسسة "أ"	التصدير والاستيراد
مؤسسة "ب"	مجال الغاز
مؤسسة "ج"	أشغال عمومية
مؤسسة "د"	المجال الصيدلاني

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانيا: نموذج الدراسة المقترح

من أجل التحكم وضبط موضوع الدراسة قمنا بإعداد نموذجي الدراسة الافتراضي والرياضي واللذان سمحا لنا بفهم العلاقة بين التغيرات والتنبؤ بالتأثيرات الحاصلة بينهم.

1. نموذج الدراسة الافتراضي: يبين الشكل الموالي العلاقة الافتراضية بين المتغير التابع "الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" والذي تم قياسه عن طريق النسب المالية المكونة من نسب المردودية، نسب السيولة، نسب أداء هيكل رأس المال ونسب الربحية بالاعتماد على القوائم المالية لعينة الدراسة والمتغير المستقل الذي يتمثل في جائحة كورونا.

الشكل رقم (3): النموذج الافتراضي للدراسة

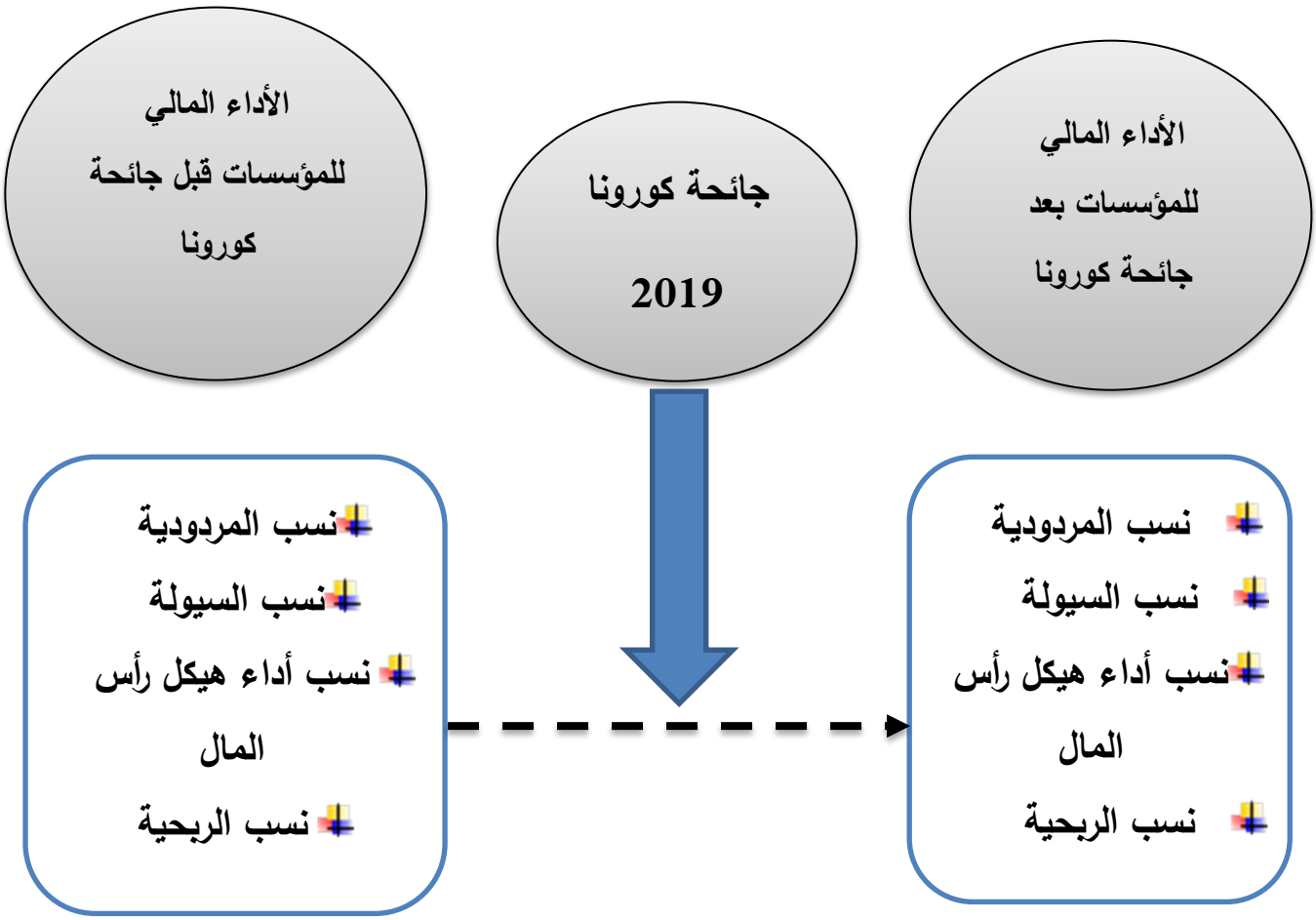

المصدر: من إعداد الطالبتين.

2. النموذج الرياضي: يمثل النموذج الرياضي المعادلة التي تبين العلاقة بين متغيرات الدراسة والتي تتمثل في الأداء المالي للمؤسسات قبل جائحة كورونا والأداء المالي بعد جائحة كورونا.

وتتم كتابة النموذج الرياضي كما يلي:

CHANGPERFO covid19= PERFO Avant covid_19– PERFO après covid_19

أي: Yit CHANG= Yit−1 – Yit+1

حيث:

PERFO Avant covid19: الأداء المالي للمؤسسات قبل جائحة كورونا

PERFO après covid19: الأداء المالي للمؤسسات بعد جائحة كورونا

ثالثا: متغيرات الدراسة وطريقة جمعها

تم تقييم الأداء المالي في هذه الدراسة من خلال النسب التالية:

1. نسب المردودية والمتمثلة في: العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول والعائد على الاستثمار.
2. نسب السيولة من خلال: السيولة العامة، السيولة السريعة والسيولة الجاهزة.
3. نسب المديونية والمتمثلة في: نسبة الرافعة المالية، نسب قابلية السداد، نسب الاستقلالية المالية.
4. نسب الربحية من خلال: المردودية التجارية وهامش الربح الصافي.

ولقد تم جمع البيانات على شكل مستندات تتمثل في القوائم المالية لأربعة مؤسسات من حيث الميزانيات المالية، وجداول حسابات النتائج لأربعة سنوات متتالية 2018، 2019، 2020، 2021، وذلك من أجل القيام بعملية التحليل، حيث تتمحور متغيرات الدراسة حول متغيرين اثنين هما أثر جائحة كورونا كمتغير مستقل، والأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات وتلخيص المعطيات

أولا: مصادر جمع المعلومات

1. المصادر الأولية

1.1. المقابلات: تم الاعتماد على هذا الأسلوب من خلال اجراء مقابلة مع السيد المحاسب المعتمد {ب.ع} على مستوى مكتبه الخاص.

أ. **جمع القوائم المالية:** تم جمع معطيات الدراسة والمتمثلة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الأربعة من حيث الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج لفترة تقدر بأربع سنوات متتالية وهي 2018_2019_2020_2021.

فقد تم الاستعانة ببرنامج Microsoft Excel من أجل تحليل القوائم المالية لتقييم الأداء المالي وكان هذا باستعمال المؤشرات التقليدية المذكورة أعلاه للوصول إلى نتائج تقييم الأداء المالي للعينة التي اخترناها.

2. المصادر الثانوية

تتمثل في مطالعة المقالات والكتب ومراجعة رسالات الماجستير والدكتوراه المتعلقة بالبحث والهدف من هذا هو جمع المعلومات اللازمة لتوضيح المفاهيم وأيضا التعرف على المنهجية الصحيحة التي تخدم بحثنا.

ثانيا: تلخيص المعلومات المجمعة

من أجل الوصول إلى الهدف المرجو من الدراسة والقيام بالاختبارات اللازمة، تم حذف المؤسسات التي لم نستطع الحصول على قوائمها المالية لسنة 2021، كما أن بعض المؤسسات لم تستقبلنا نهائيا، وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة للعينة النهائية المتحصل عليها وهي أربع مؤسسات اقتصادية صغيرة ومتوسطة لولاية برج بوعريريج.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى فرعين حيث يتمثل الفرع الأول في منهجية الدراسة، اما الفرع الثاني فيتمثل في الأسلوب المستخدم في الدراسة.

الفرع الأول: منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح بالتعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة ووضع فرضيات من أجل الوصول إلى نتائج وتعميم نتائج العينة على المجتمع ككل. يبدأ هذا المنهج بتحديد مشكلة الدراسة ووضع فرضيات عنها ثم القيام بجمع البيانات وتحليلها للوصول إلى استخلاص نتائج الموضوع محل الدراسة.

الفرع الثاني: الأسلوب المستخدم في الدراسة

تم في هذه الدراسة، الاعتماد على دراسة مقارنة بين عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج برح بوعريريج قبل جائحة كورونا وبعدها وذلك بواسطة طريقة النسب المالية والتي تعتبر من أكثر الطرق استخداما في التحليل المالي على النحو التالي:

– نسب المردودية: حيث تقيس هذه النسبة مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

– نسب السيولة: فهي تمثل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية.

– نسب أداء هيكل رأس المال: تساعد هذه النسبة الحكم على مدى قدرة الشركة الوفاء بالتزاماتها.

– نسب الربحية: تعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الإدارة في تحقيق الأرباح وكل هذا من أجل الوصول إلى نتائج تقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

على ضوء التحليلات النظرية والعملية السابقة سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة في ظل جائحة كورونا، وأيضا إثبات أو نفي الفرضيات التي تم وضعها في هذه الدراسة.

المطلب الأول: عرض النتائج

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عرض نتائج الدراسة وذلك من خلال قياس النسب التالية: نسب المردودية، السيولة، أداء هيكل رأس المال ونسب الربحية.

أولا– قياس نسب المردودية

1. العائد على حقوق الملكية (ROE): سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال الرسم البياني التالي وتحسب نسبة العائد على حقوق الملكية كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الشكل البياني رقم (4): يوضح العائد على حقوق الملكية في المؤسسات محل الدراسة

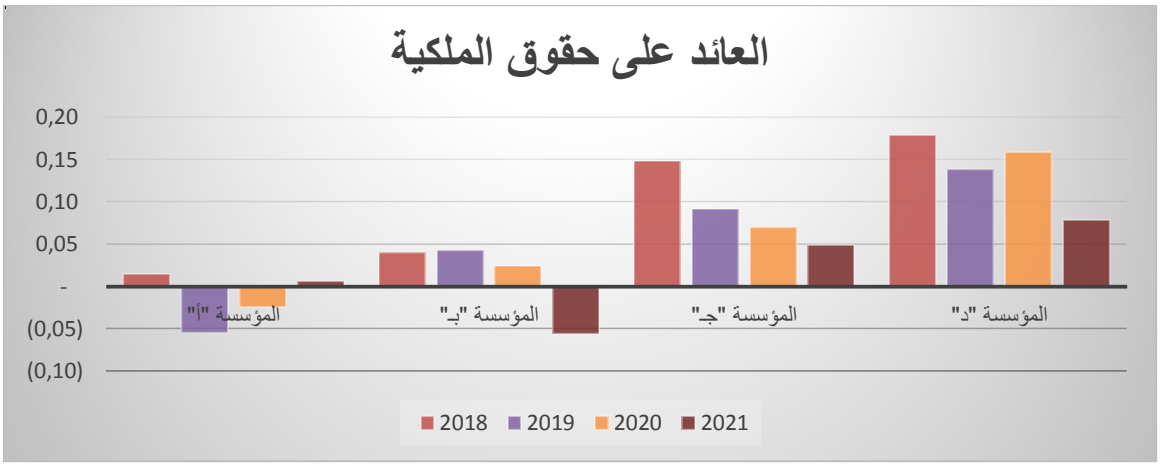

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2018، 2019، 2020، 2021.

التعليق:

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن المؤسسة "أ" تملك نسبة العائد على حقوق الملكية في هذه المؤسسة مرتفع في سنة 2018 بنسبة 2% مقارنة بالسنتين 2019 و2020 حيث انخفضت هذه القيمة إلى 5%–، الخ و2%– على التوالي، لترتفع قليلا في سنة 2021 بنسبة 1%. نلاحظ أيضا بأن نسبة العائد على حقوق الملكية في المؤسسة "بـ" مرتفع في سنة 2018، 2019 و2020 بنسبة 4%، 42%، 2% على التوالي، لينخفض في سنة 2021 بنسبة – 6%.

بالمقابل، نلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية في المؤسسة "جـ" مرتفع في كل السنوات 2018، 2019، 2020، 2021 بالنسب 15%، 9%، 7%، 5%، على التوالي. أيضا، نسبة العائد على حقوق الملكية في المؤسسة "د" مرتفع في كل السنوات 2018، 2019، 2020، 2021 بالنسب 18%، 13%، 16%، 8%، على التوالي.

وبالتالي فإن نسبة العائد على حقوق الملكية للمؤسستين "جـ" و"د" أكبر بمعنى أن المؤسستين استطاعتا وبالرغم من جائحة كورونا الاستثمار في كل دينار من أموالهما الخاصة لتحقيق أرباح صافية مقارنة بالمؤسستين "أ" و "بـ".

العائد على الأصول (ROA): سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال الرسم البياني التالي :

حيث تحسب نسبة العائد على الأصول وفق العلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

الشكل البياني رقم (5): يوضح العائد على الأصول في المؤسسات محل الدراسة

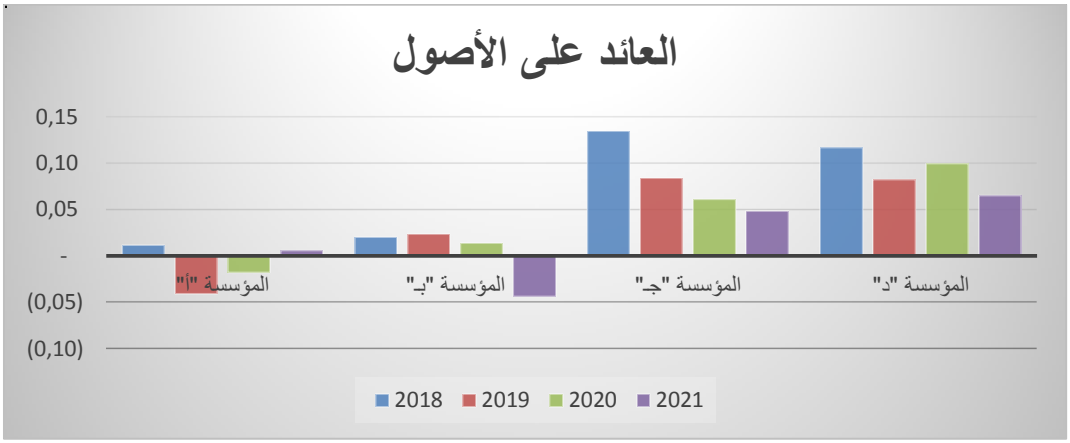

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2018، 2019، 2020، 2021.

التعليق:

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان نسبة العائد على الأصول في المؤسسة "أ" مرتفع في سنة 2018 بنسبة 1% مقارنة بالسنتين 2019 و2020 حيث انخفضت هذه القيمة إلى – 4% و– 2% على التوالي، لترتفع قليلا في سنة 2021 بنسبة 1%. ونلاحظ أيضا بأن نسبة العائد على الأصول في المؤسسة "ب" مرتفع في سنة2018، 2019و 2020 بنسبة 2%، 2%، 1% على التوالي، لينخفض في سنة 2021 بنسبة –4%. نلاحظ بأن نسبة العائد على الأصول في المؤسسة "ج" مرتفع في كل السنوات 2018، 2019، 2020، 2021 بالنسب 13%، 8%، 6%، 5%، على التوالي. بالنسبة للمؤسسة "د"، فإننا نلاحظ بأن نسبة العائد على الأصول مرتفع في كل السنوات 2018، 2019، 2020، 2021 بالنسب 12%، 8%، 1%، 7%، على التوالي.

وبالتالي نجد أن نسبة العائد على الأصول للمؤسستين "جـ" و" د" أكبر بمعنى أن المؤسستين استطاعتا وبالرغم من جائحة كورونا الاستمرار في إدارة أصولها بكفاءة عالية مقارنة بالمؤسستين "أ" و "بـ".

من خلال ما سبق نجد أن نسبة المردودية للمؤسستين "جـ" و"د" عالية بمعنى أن المؤسستين استطاعتا وبالرغم من جائحة كورونا أن تحققا كفاءة عالية في إدارة المؤسسة مقارنة بالمؤسستين "أ" و "بـ"، أيضا من الواضح بأن في فترة الكورونا المؤسسة الصيدلانية ارتفع رقم أعمالها وذلك لزيادة الطلب على منتجاتها بحكم أن الجائحة صحية، بالمقابل مؤسسة الاشغال العمومية وأيضا المؤسسة التي تنشط في مجال الغاز تأثرتا نتيجة الإجراءات الاحترازية والغلق الذي أثر على مشاريعهما، أيضا شركة الاستيراد والتصدير الأكثر عرضة للنتائج السلبية للجائحة باعتبار غلق المجال الجوي لفترة طويلة وتوقف عمليات الاستيراد والتصدير بشكل كبير.

ثانيا– قياس نسب السيولة

1. نسبة السيولة العامة: سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال الرسم البياني التالي:

حيث تحسب نسبة السيولة العامة وفق العلاقة التالية:

$$\text{السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}$$

الشكل البياني رقم (6): يوضح نسبة السيولة العامة في المؤسسات محل الدراسة

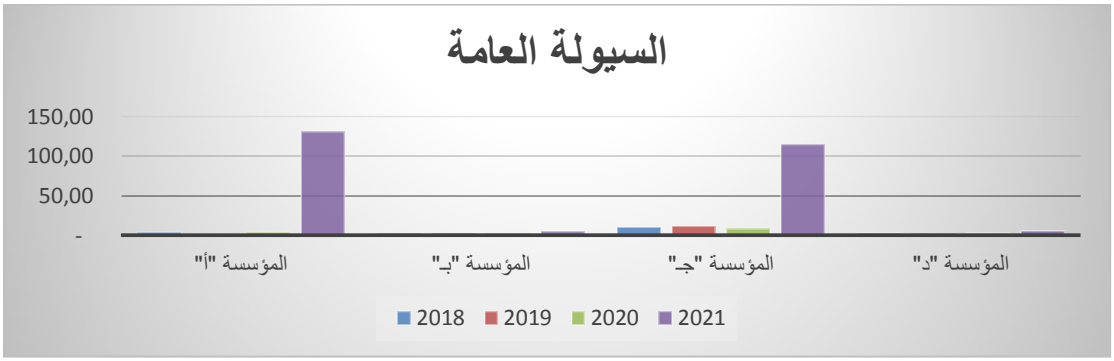

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2018، 2019، 2020،2021.

التعليق:

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان نسبة السيولة العامة في المؤسسة "أ" منخفضة في سنة 2018، 2019، 2020 بنسبة 3.51%، 3%، 3,57% على التوالي مقارنة بسنة 2021 حيث ارتفعت هذه القيمة إلى 13,86%. ونلاحظ أيضا بأن نسبة السيولة العامة في المؤسسة "ب" منخفضة في سنة 2018، 2019، 2020 بنسبة 2.03%، 2.29%، 2.29% على التوالي، مقارنة بسنة 2021 حيث ارتفعت هذه القيمة بنسبة قليلة إلى 4.72%. أيضا، نسبة السيولة العامة في المؤسسة "ج" منخفضة في سنة 2018، 2019، 2020 بنسبة 10.6%، 11,8%،8,27% على التوالي، مقارنة بسنة 2021 حيث ارتفعت هذه القيمة إلى 11,55%.

فيما يخص المؤسسة "د"، نجد بأن نسبة السيولة العامة منخفضة في سنة 2018، 2019، 2020 بنسبة 2,81%، 2,35%، 2,65% على التوالي مقارنة بسنة 2021 حيث ارتفعت هذه القيمة بنسبة قليلة إلى 5,64%.

من خلال نسبة السيولة العامة، نستنتج بأن نسبة السيولة العامة للمؤسستين "ب" و "ج" أكبر بمعنى أن المؤسستين " في ظل جائحة كورونا لديهما قدرة كبيرة على تغطية أصولهما المتداولة بديونهما قصيرة الاجل مقارنة بالمؤسستين "أ" و "ب".

نسبة السيولة السريعة: سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال الرسم البياني التالي:

حيث تحسب نسبة السيولة السريعة وفق العلاقة التالية:

$$\text{السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة – المخزون السلعي}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}$$

الشكل البياني رقم (7): يوضح نسبة السيولة السريعة في المؤسسات محل الدراسة

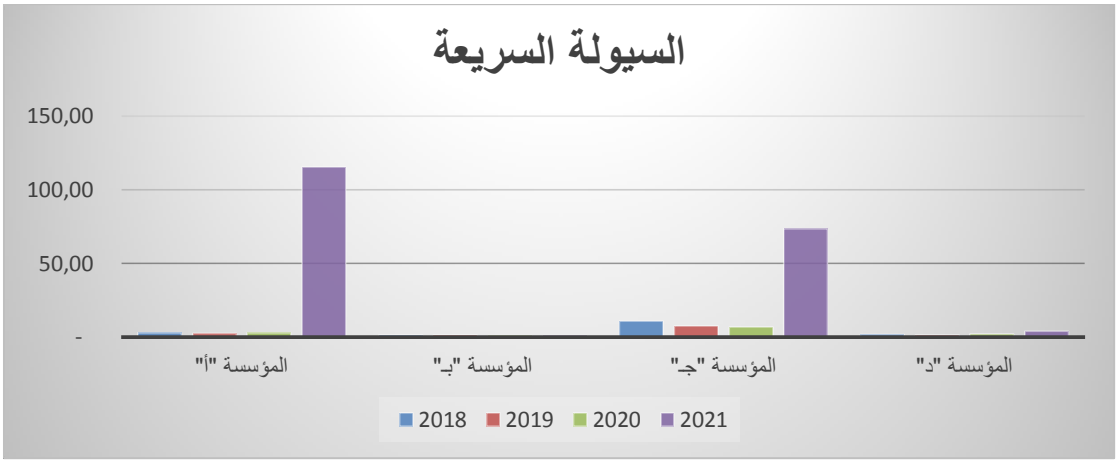

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2018، 2019، 2020، 2021.

التعليق:

من خلال الرسم البياني نلاحظ بأن نسبة السيولة السريعة في المؤسسة "أ" منخفضة في سنة 2018، 2019، 2020 بنسبة 2.6%، 2.51%، 2.75% على التوالي، مقارنة بسنة 2021 حيث ارتفعت هذه القيمة إلى 11.46%. نلاحظ أيضا بأن نسبة السيولة السريعة في المؤسسة "ب" منخفضة في كل السنوات 2018، 2019، 2020، 2021 بنسبة 1.2%، 1.18%، 1.1%، 0.99% على

التوالي. نجد أيضا بأن نسبة السيولة السريعة في المؤسسة "جـ" منخفضة في سنة 2018، 2019، 2020 بنسبة 10.6%، 7.45%، 6.63% على التوالي، مقارنة بسنة 2021 حيث ارتفعت هذه القيمة إلى 73.46%. فيما يخص نسبة السيولة السريعة في المؤسسة "د" فنرى بأنها منخفضة في كل السنوات 2018، 2019، 2020، 2021 بنسبة 1.5%، 1.39%، 1.87%، 3.69% على التوالي.

نسبة السيولة السريعة للمؤسستين "أ" و"جـ" أكبر بمعنى أن المؤسستين استطاعتا وبالرغم من جائحة كورونا التمتع بالقدرة على تسديد ديونهما قصيرة الاجل دون الحاجة إلى المخزون مقارنة بالمؤسستين "بـ" و "د".

نسبة السيولة الجاهزة: سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال الرسم البياني التالي:

حيث تحسب نسبة السيولة الجاهزة وفق ما يلي:

$$\text{السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}$$

الشكل البياني رقم (8): يوضح نسبة السيولة الجاهزة في المؤسسات محل الدراسة

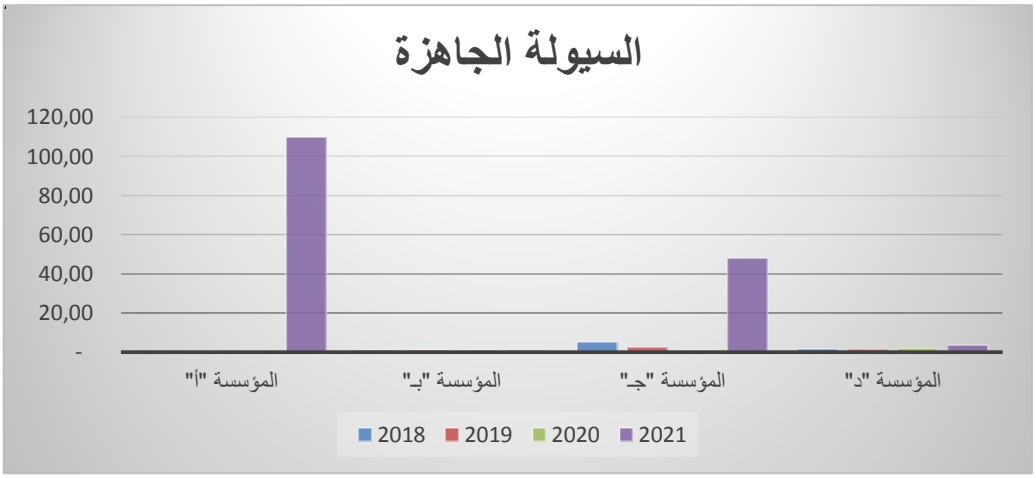

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2018، 2019، 2020، 2021.

التعليق:

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان نسبة السيولة الجاهزة في المؤسسة "أ" منخفضة في سنة 2018، 2019، 2020 بنسبة 7.7%، 2.7%، 4.3% على التوالي، مقارنة بسنة 2021 حيث ارتفعت هذه القيمة إلى 10.73%. نسبة السيولة الجاهزة في المؤسسة "بـ" منخفضة في كل السنوات 2018، 2019، 2020، 2021 بنسبة 1.17%، 1.18%، 1.1%، 0.87% على التوالي. نسبة السيولة الجاهزة في المؤسسة "جـ" منخفضة في سنة 2018، 2019، 2020 بنسبة 5.05%، 2.32%، 0.92% على التوالي، مقارنة بسنة 2021 حيث ارتفعت هذه القيمة إلى 47.80%. أيضا، نسبة السيولة الجاهزة في المؤسسة "د" منخفضة في كل السنوات 2018، 2019، 2020، 2021 بنسبة 1.5%، 1.39%، 1.87%، 3.37% على التوالي.

نسبة السيولة الجاهزة للمؤسستين "أ" و"جـ" مرتفعة بمعنى أن المؤسستين تتمتعان بقدرة كبيرة على تسديد ديونهما قصيرة الأجل بالاعتماد على الأموال الجاهزة وهذا بالرغم من جائحة كورونا مقارنة بالمؤسستين "بـ" و "د".

من خلال ما سبق نجد أن نسبة السيولة للمؤسستين "أ" و "جـ" عالية بمعنى أن المؤسستين استطاعتا وبالرغم من جائحة كورونا تسديد التزاماتهم المالية عند أجل استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية، مقارنة بالمؤسستين "أ" و "بـ"، فمن الواضح بأن في فترة الكورونا مؤسسة الاستيراد والتصدير وباعتبار غلق مجالها الجوي وتوقف أنشطتها الا أنها كانت تستطيع تسديد التزاماتها المالية عند تاريخ استحقاقها، ونفس الشيء بالنسبة لمؤسسة الاشغال العمومية رغم الغلق إلا أنها كانت تسدد التزاماتها عند تاريخ استحقاقها، بالمقابل نرى أن المؤسسة الصيدلانية والمؤسسة التي تنشط في مجال الغاز هم الأكثر عرضة للنتائج السلبية في ظل الجائحة حيث أثرت عليهم الإجراءات الاحترازية في عملية تسديد ديونهم في اجل استحقاقها.

ثالثا– قياس نسب المديونية

نسبة الملاءة العامة: سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

حيث تحسب نسبة الرافعة المالية وفق العلاقة التالية:

$$\text{الملاءة العامة} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الشكل البياني رقم (9): يوضح نسبة الرافعة المالية في المؤسسات محل الدراسة

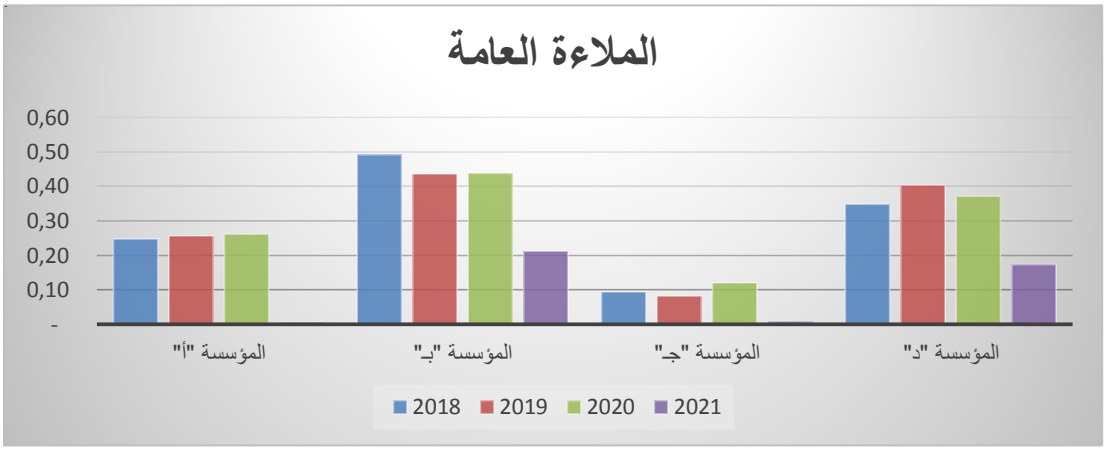

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2018، 2019، 2020، 2021.

التعليق:

من خلال الرسم البياني نلاحظ بأن نسبة الملاءة العامة في المؤسسة "أ" مرتفعة في سنة 2018، 2019، 2020 بنسبة 25%، 26%، 26%، على التوالي، مقارنة بسنة 2021 حيث انخفضت هذه القيمة إلى 1%. نسبة الملاءة العامة في المؤسسة "ب" مرتفعة في كل من السنوات 2018، 2019، 2020 بنسبة 49%، 44%، 44% على التوالي، ثم انخفضت إلى 21% في سنة 2021.

أيضا، نسبة الملاءة العامة في المؤسسة "ج" منخفضة في سنة 2018، 2019، 2020، 2021 بنسبة 9%، 8%، 12%، 1% على التوالي،

فيما يخص، نسبة الملاءة العامة في المؤسسة "د" مرتفعة في كل السنوات 2018، 2019، 2020، 2021 بنسبة 35%، 40%، 37%، 17% على التوالي.

نسب الاستقلالية المالية: سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال الرسم البياني التالي:

حيث تحسب نسبة الاستقلالية المالية وفق العلاقة التالية:

$$\text{الاستقلالية المالية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الشكل البياني رقم (20): يوضح نسب الاستقلالية المالية في المؤسسات محل الدراسة

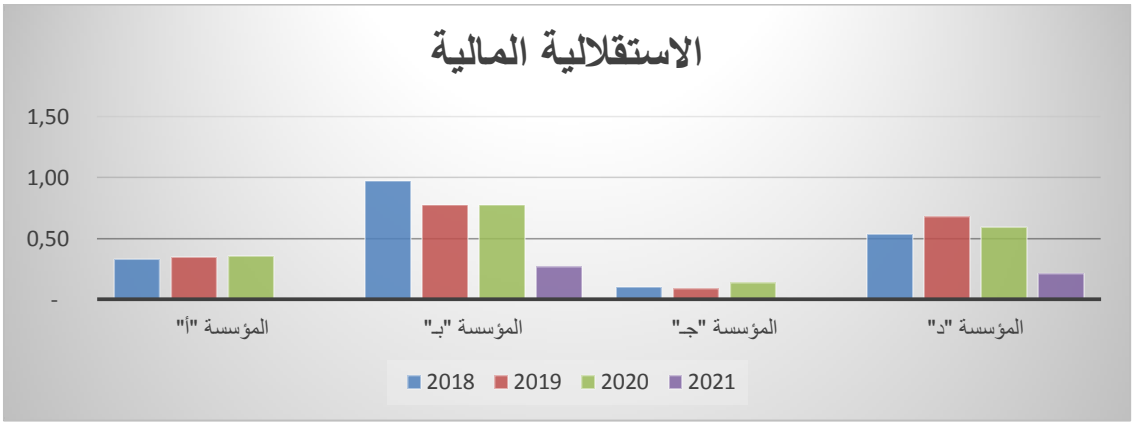

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2018، 2019، 2020، 2021.

التعليق:

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية في المؤسسة "أ" مرتفعة على مدار السنوات 2018، 2019، 2020، فقد كانت النسب كما يلي 35%، 35%، 36%، على التوالي ثم انخفضت إلى 10% في سنة 2021. ونلاحظ أيضا بأن نسبة الاستقلالية المالية في المؤسسة "ب" مرتفعة في كل السنوات 2018، 2019، 2020، بنسبة 93%، 78%، 78%، على التوالي ثم انخفضت إلى 27% في سنة 2021. نلاحظ بأن نسبة الاستقلالية المالية في المؤسسة "جـ" كانت أحسن في السنوات الأربعة 2018، 2019، 2020،2021 بنسبة 10%، 9%، 16%، 1% على

التوالي. نرى أيضا بأن نسبة الاستقلالية المالية في المؤسسة "د" مرتفعة في كل السنوات 2018، 2019، 2020، 2021 بنسبة 53%، 68%، 59%، 21% على التوالي.

نسبة الاستقلالية المالية في كل المؤسسات نتائجها إيجابية في ظل جائحة كورونا حيث أثبتت أنهم لديهم قدرة جيدة على الاستدانة وذلك لارتفاع مبالغ أموالهم الخاصة وانعدام ديونهم المتوسطة وطويلة الأجل.

ومن خلال ما سبق نجد أن نسب المديونية للمؤسستين ذات الاشغال العمومية والمؤسسة التي تنشط في مجال الغاز عالية بمعنى أن المؤسستين استطاعتا وبالرغم من جائحة كورونا الوفاء بالتزاماتهما المالية مقارنة بمؤسسة التصدير والاستيراد والمؤسسة الصيدلانية فمن الواضح بأن نتائج جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي عليهم.

رابعا– قياس نتائج نسب الربحية

هامش الربح الاجمالي: سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال الرسم البياني التالي:

حيث تحسب المردودية التجارية وفق العلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{فائض اجمالي الاستغلال}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$$

الشكل البياني رقم (11): يوضح نسبة المردودية التجارية في المؤسسات محل الدراسة

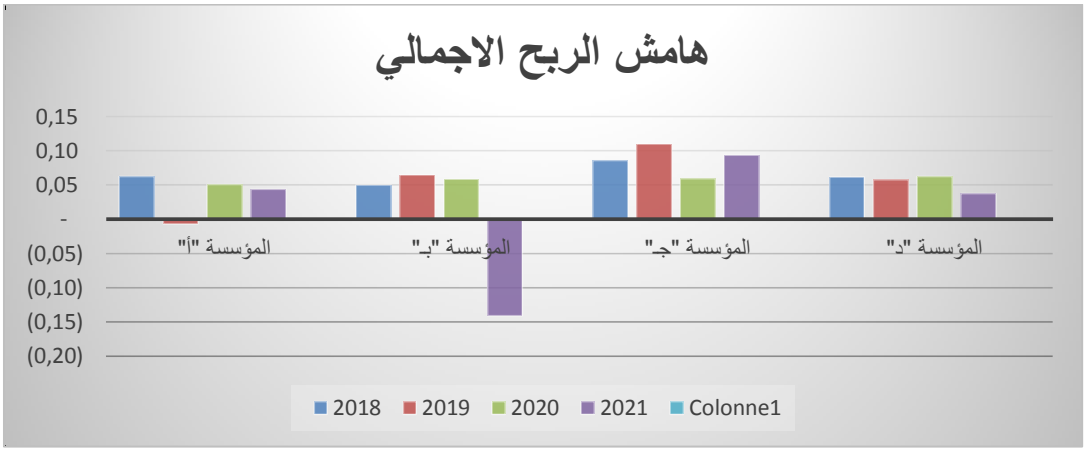

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2018، 2019، 2020، 2021.

التعليق:

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان نسبة هامش الربح الاجمالي في المؤسسة "أ" مرتفعة في سنة 2018 بنسبة 6% مقارنة بسنة 2019 حيث كانت منخفضة بنسبة 1%- ثم في السنتين 2020، 2021 ارتفعت بنسبة 5%، 4% على التوالي. ونلاحظ أيضا ان نسبة هامش الربح الاجمالي في المؤسسة "بـ" مرتفعة في كل السنوات 2018، 2019، 2020 بنسبة5%، 6%، 6% على التوالي، مقارنة بسنة 2021 حيث انخفضت نسبتها إلى – 14%. نسبة هامش الربح الاجمالي في المؤسسة "جـ" كانت مرتفعة في السنوات الأربعة 2018، 2019، 2020،2021 بنسبة 9%، 11%، 6%، 9% على التوالي. نلاحظ ان نسبة هامش الربح الاجمالي في المؤسسة "د" مرتفعة في السنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021 بنسبة 6%،6%،6%، 4% على التوالي.

وهذا يعني أن نسبة هامش الربح الاجمالي للمؤسستين "جـ" و"د" أكبر بمعنى أن المؤسستين في جائحة كورونا استطاعتا بالمؤسستين تحقيق نتائج أكبر من المبيعات الصافية مقارنة بالمؤسستين" و "بـ".

هامش الربح الصافي: سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال الرسم البياني التالي حيث يتم حساب هامش الربح الصافي كالآتي:

النتيجة الصافية

هامش الربح الصافي =

صافي رقم الأعمال خارج الرسم

الشكل البياني رقم (12): يوضح نسبة هامش الربح الصافي في المؤسسات محل الدراسة

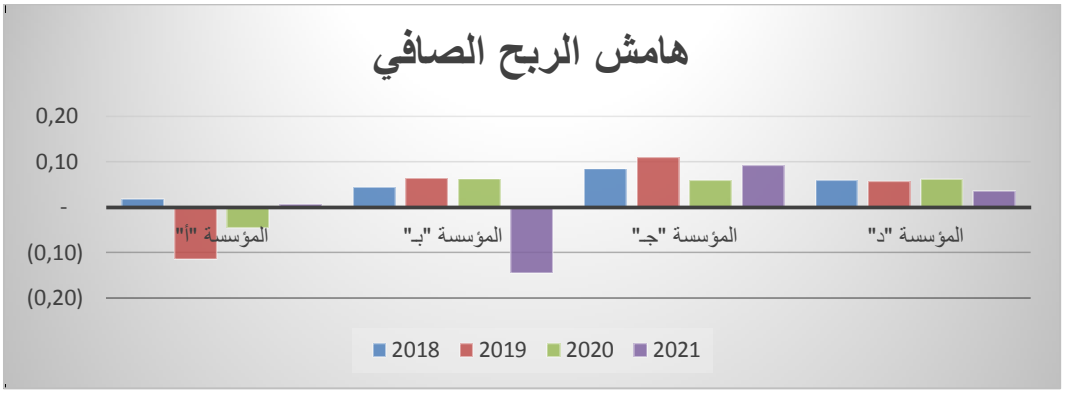

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2018، 2019، 2020، 2021.

التعليق:

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان نسبة هامش الربح الصافي في المؤسسة "أ" مرتفعة في سنة 2018 بنسبة 2% مقارنة بسنة 2019، 2020 حيث كانت منخفضة بنسبة 1%–، 5%–على التوالي، ثم في سنة 2021 ارتفعت بنسبة 1%. نسبة هامش الربح الصافي في المؤسسة "ب" مرتفعة في كل السنوات 2018، 2019، 2020 بنسبة 4%، 6%، 6%على التوالي، مقارنة بسنة 2021 حيث انخفضت نسبتها إلى – 14%. نلاحظ بأن نسبة هامش الربح الصافي في المؤسسة "ج" كانت مرتفعة في السنوات الأربعة 2018، 2019، 2020،2021 بنسبة 0%، 11%، 6%، 9% على التوالي.

نسبة هامش الربح الصافي في المؤسسة "د" مرتفعة في السنوات الاربعة 2018، 2019، 2020، 2021 بنسبة 6%، 6% ،6%، 4% على التوالي.

نلاحظ بوضوح بأن نسبة هامش الربح الصافي للمؤسستين "جـ" و "د" عالية بمعنى أن المؤسستين " استطاعتا وبالرغم من جائحة كورونا التحكم والسيطرة على تكاليفهما مقارنة بالمؤسستين "أ" و "بـ".

من خلال ما سبق نقول بأن نسبة الربحية في فترة الكورونا بالنسبة للمؤسسة ذات الاشغال العمومية مرتفعة فبالرغم من الغلق والإجراءات التي أصدرتها الحكومة الا أنها استطاعت الاستمرار في نشاطها وتحقيق أرباح، كذلك نفس الشيء بالنسبة للمؤسسة الصيدلانية أنها عرفت كيف تستغل هذه الجائحة لصالحها وترفع من نسبة الربح بحكم أن الجائحة صحية،

بالمقابل مؤسسة الاستيراد والتصدير الأكثر عرضة للنتائج السلبية للجائحة باعتبار غلق المجال الجوي لفترة طويلة وتوقف عمليات الاستيراد والتصدير بشكل كبير، وكذلك بالنسبة للمؤسسة التي تنشط في مجال الغاز حيث انخفضت نسبة الربحية وهذا راجع للآثار التي سببتها الجائحة في مجال النفط والغاز.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا الإجابة على فرضيات الدراسة وكان ذلك من خلال التطرق إلى مختلف الجوانب الرئيسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات وكذلك أيضا الإشارة إلى اهم متغيرات الدراسة مع تحديد نموذجها والأسلوب المستخدم فيها، اخيرا تم اختبار صحة الفرضيات واستخلاص النتائج التالية:

اثبات صحة الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه" **أثرت جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"

وعليه اثبات صحة الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: يختلف تأثير جائحة كورونا على نسب السيولة والمديونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة.

الفرضية الفرعية الثانية: أثرت جائحة كورونا سلبا على نسب المردودية والربحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الخاتمة

بعد استعراض الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة ضمن فصلين حيث تناول الفصل الأول عرضا نظريا لتأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الإطار التطبيقي الذي تطرقنا فيه إلى دراسة ميدانية تمثلت في دراسة حالة لعينة متكونة من أربع مؤسسات اقتصادية صغيرة ومتوسطة في ولاية برج بوعريريج.

اتضح لنا ومن خلال الدراسة التي قمنا بها بأن جائحة كورونا أثرت سلبا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المدى القريب وأيضا في المدى البعيد وهذا بسبب هشاشتها المالية بالرغم من وضع الحكومة لبعض الاجراءات الاحترازية المساعدة.

وبعد اختبار الفرضيات التي تم طرحها مسبقا ارتأينا أن نجيب على الإشكالية المحورية والأسئلة المتفرعة منها وايجاز أهم المعارف والنتائج التي تم التوصل إليها في الجانب التطبيقي:

أولا: معارف ونتائج الدراسة:

1. المعارف النظرية المكتسبة

– يعتبر فيروس كورونا فيروسا مستحدثا وهو سلالة جديدة من الفيروسات التاجية وتكمل خطورة الفيروس في أنه يصيب الجهاز التنفسي للإنسان.

– توجد عدة قنوات تؤثر من خلالها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي منها: التبادل التجاري، الترابط المالي وأيضا السياحة والنقل.

– أدت الإجراءات الاحترازية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية للتقليل من انتشار جائحة كورونا و العمل على منع الركود في الاقتصاد الوطني وبالضبط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدون سابق انذار وبالتالي خلق أزمة اقتصادية على مستوى الوطن.

– يعد الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكثر الميادين المهمة لأنه يعكس مدى نجاحها أو فشلها لارتباطه بالجانب المالي الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة في هذه المؤسسات.

– تمثل جائحة كورونا من العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– اعتماد الجزائر في تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير نذكر منها: عدد العمال، الحصيلة السنوية ورقم الأعمال بالإضافة إلى معيار الاستقلالية.

– تهيمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النسيج الاقتصادي اعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية وترقية الصادرات من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى.
– تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي والرئيسي لزيادة الاستثمارات.

2. النتائج التطبيقية

تم التوصل إلى النتائج التطبيقية التالية:

الفرضية الرئيسية: أثرت جائحة كورونا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرضية الفرعية الأولى: يختلف تأثير جائحة كورونا على نسب السيولة والمديونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة.

الفرضية الفرعية الثانية: أثرت جائحة كورونا سلبا على نسب المردودية والربحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثانيا: آفاق الدراسة

انطلاقا من الدراسة الحالية يمكن المواصلة في آفاق أخرى قد تقدم أبعادا جديدة لموضوع الدراسة، يمكن استعراضها كما يلي:

1. زيادة العينة المستخدمة في الدراسة.
2. دراسة مقارنة لتأثير جائحة كورونا بين القطاع العام والقطاع الخاص، وكذلك بين القطاع الخدماتي والقطاع الاقتصادي.
3. العمل على الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة حتى تكون نتائج الدراسة أكثر انسجاما.
4. العمل على الدراسة بين الجزائر والدول الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. ابراهيم السيد، وائل رفعت خليل، **التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.
2. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، عمان دار الصفاء للنشر والتوزيع 2002.
3. عبد الرحمن يسرى أحمد، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل كل تمويلها**، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 1995.
4. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"**، دار اليازوري، الأردن، 2008.
5. فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار جامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
6. ماهر الحسين المحروق، إيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها**، عمان، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2006.
7. محمد الكرفي، **تقييم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007 .
8. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2010.
9. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن،201.
10. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية "مدخل تحليلي معاصر"**، الطبعة الخامسة، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.

11. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، أشرف مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2007.
12. هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنطقة العربية للتنمية الإدارية**، ط 1، جامعة الدول العربية، مصر، 2004.
13. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

2. الرسائل والأطروحات الجامعية

1. اخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2004.
2. أمين كعواش، **تقيم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي**، مذكرة مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل،2014.
3. الشريف بقة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والصعوبات**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، 2007.
4. العمراوي زوبير، **مطبوعة محكمة في الإدارة المالية المعمقة**، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة برج بوعريريج.
5. بوضياف صفاء، **دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018.
6. رابح حميدة، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية**، ماجيستير، تخصص إدارة الأعمال، 2011.
7. رزقي محمد، **مطبوعة محكمة في مقياس التحليل المالي**، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة برج بوعريريج.

8. سعود وسيلة، **حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، ميلة، 2016.

9. شتوان قادة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر،2013.

10. صيد عبد الرحمان، **أثر الابداع التكنولوجي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة برودياك، (مطاحن الزهرة للفترة 2009-2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد الباحث للتكوين والدراسات العليا بالجزائر، معهد الباحث للتكوين والدراسات العليا، الجزائر، 2016.

11. ضامن وهيبة، **دور القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة صيدال**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008/2007.

12. عمار جميعي، **استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011.

13. محمد عبد الحليم عمر، **التحويل عن طريق القنوات التحويلية غير الرسمية، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

14. مليكاوي مولود، **مطبوعة مقدمة في مقياس الاستراتيجية المالية**، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة برج بوعريريج.

15. نجلاء نوبلي، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص المحاسبة المعمقة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

16. ياسر عبد الرحمان، **تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية جيجل**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير موارد بشرية، جامعة جيجل 2014.

17. يحياوي نعيمة، **أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق دراسة حالة قطاع صناعة الحليب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، في العلوم الاقتصادية، شعبة تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017_2018.

18. اليزيد ساحري، **إدارة التكلفة من منظور استراتيجي كمنهج متكامل لتحسين الأداء المالي دراسة حالة بعض المؤسسات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2018.

3. المجلات والملتقيات

1. أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي، **أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها**، مجلة جامعة الأقصى (سلسة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، غزة – فلسطين – العدد الثاني، جوان 2015.

2. العيد عماد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوشي اقتصادية**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، 2017.

3. بلبدلي عبد الله، **تقييم مستجدات تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

4. بلقاسم زياري، هواري بالحسين، **أثر اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائر، سطيف، 2014.

5. بن عبيدة نبيل، **انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة قانون العمل والتشغيل صنفC، عدد خاص تأثير فيروس كورونا على علاقات العمل، ، مستغانم، الجزائر، 2020.
6. بولعراس صلاح الدين، **الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف، سبتمبر 2020.
7. الدليل الإرشادي للوقاية من مرض فيروس كورونا للعاملين في المجال التوعوي في المجتمع
8. شركة ابسوس، سلسلة دراسات تأثير جائحة C19، التأثيرات على الشركات الصغيرة والمتوسطة، دراسة آراء المدراء والمالكين، جانفي 2020.
9. شنين عبد النور، محمد زرقون، **دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (2000_2013)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، جامعة ورقلة، 2015.
10. صالحي سلمى، **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر** –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدع وتمويل المقاولاتية–، مجلة الاقتصاد والتجارة، المجلد 5، العدد 1، جوان 2021.
11. عبد العزيز الباز وآخرون، **إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي وإعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية**، أصدرتها شركة ماكنزي آند كومباني، دبي، 2020.
12. العبسي علي، تجانية حمزة، **تداعيات فيروس كورونا (كوفيد–19) الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف، الجزائر، 2020.
13. عطاب يونس، "**تدابير الوقاية لحماية الصحة العمومية من وباء كوفيد 19**"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة أحمد دارية، أدرار، جوان 2020.

14. غردايت حسام وآخرون، **آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 6-7-ديسمبر 2017.

15. قنون عبد الحق، قنون ريم، **تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية لأسهم الشركات الخدمية المدرجة في مؤشر SBF 120 الفرنسي خلال الفترة (2013-2017)**، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 03، الجزائر، 2020.

16. قويدر عياش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية المالية الجديدة**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل، 2002.

17. كرامة مروة وآخرون، **تأثير الأزمات الصحية العالمية للاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2020.

18. لعمري خديجة وآخرون، **أثر جائحة كوفيد19 على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي- دراسة تحليلية-**، المجلد12، العدد الثاني، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، نوفمبر 2021.

19. محمد زرقون وآخرون، **دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم، دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر لفترة (2010_2015)**، مجلة الامتياز والبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد02، العدد 03، 2018.

20. محمودي سميرة، **واقع وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

21. مركز التجارة الدولية، **كوفيد19: الإغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة**، جنيف، سويسرا، 2020.

4. المراسيم والقوانين

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، المؤرخة في 2020/03/24.

2. المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 20-70.

3. المادة 05 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

2. Livres et articles

1. Abid R, **responsabilité sociale des entreprises envers les employés et performance financière**, présentée en vue de l'obtention du grade de PH.D en relation industrielles, Faculté des arts et sciences, Université de Montréal, Canada, 2020.

2. Ang J. S., (1991), « **Small Busniss uniquess and the theory of management** », Journal of Small Business Finance, ISSN 1057-2287, JAI Press, Greenwich, CT, Vol. 1, Iss 1.

3. Commission européenne, la nouvelle définition des PME, guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, 2006, p. 06

4. Filon L-J., 2007, **Management des PME : de la création à la croissance**, Edition Pearson Education.

5. Gueguen, G. et Pellegrin-Boucher, E. (2008), **Echec d'un rapprochement entre PME et relations interpersonnelles**, **in Les relations inter organisationnelles des PME**, sous la direction de K. Gundolf et A. Jaouen, Hermes Publising, Lavoisier.

6. Richard Baldwin et Beatrice wider di Mauro (March 2020), **economies in the time of covid-19**, London, center for economic policy.

7. Janssen F, **L'influence de l'entreprenariat du dirigeant de son entreprise sur l'endettement des** PME sur leur relation avec les banques, institut de recherche sur les PME, N 98, 1998.

8. Ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la ville stratégique, **des études et des systèmes d'information bulletin d'information statistique de PME** N 33-36, Édition 2007_2018.

9. OCDE, « **Perspectives de l'OCDE sur PME** », Paris, 2000.

10. Ulrich H, **L'évaluation et le financement des start-up internet**, revue économique, vol. 52, Octobre 2001.

11. Prévost TP, **le développement local**, **contexte et définition**, **cahier de recherche IREC**, **01803**, institut de recherche et d'enseignement pour les corporatives de l'Université de Sherbrooke, Canada, 2003.

ثالثا- المواقع الالكترونية

1. BBC.com/Arabic/science-and-tech.

2. WHO.int/ar/health-topic/coronavirus.

3. Https://ecpc.org/covid-19-information.

4. https://medicineinarabic.com.

5. https://www.alarabiya.net/coronavirus.

6. https://www.france24.com/ar.

7. https://www.sehhty.com.

8. https://www.worldmeters.info/coronavirus/country/algeria.

9. Raddioalgerie.dz/news/article/20210624/.